



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



# ما المِوَاطَنة؟ (تعريفات المِوَاطَنة الرئيسة في الفكر الغربي)

إعداد وترجمة

بدر ناصر الحتيبة المطيري

سلسلة دراسات مترجمة

(٧)

الكويت - ٢٠٢١م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



# ما المواطنة؟

(تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)

إعداد وترجمة  
بدر ناصر الحتيبة المطيري

سلسلة دراسات مترجمة  
(٧)

الكويت - ٢٠٢١م



Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies  
Established in 1994 - Kuwait University



**Bader Naser AL-Hatitah AL-Mutairi (May 2021)**

**What is Citizenship?**

**(Main Definitions of Citizenship in Western Thought)**

**( March 2021 )**

**Kuwait - 2021**



الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن  
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة  
العربية بجامعة الكويت

### الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية  
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)

البريد الإلكتروني Gulf\_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز  
الطبعة الأولى

الكويت . ٢٠٢١



ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)



---

---

أُسِّس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهتم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة دراسات مترجمة»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهتم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.



ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)



## أعضاء مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. هانيز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية  
جامعة الكويت

أ. د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية  
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب  
جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب المسقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية  
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير / جمال عبد الله الغالتم  
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية  
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة  
دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم  
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية  
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الله محمد رفيع معري

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب  
لشركة الأولى للصادق - دولة الكويت



رقم  
الصفحة

## الفهرس

- المقدمة..... ١٣
- أولاً: مبحث «المواطنة»..... ١٩
- ثانياً: نظرية «توماس مارشال» لحقوق المواطنة..... ٤٨
- ثالثاً: محاضرة «توماس مارشال» المواطنة والطبقة الاجتماعية..... ٥٣



## مقدمة

هذا الإصدار المعنون «ما المواطنة؟» هو الثاني ضمن سلسلة -أرجو أن تستمر- للتعريف العلمي المنهجي بمفاهيم ومصطلحات اجتماعية رائجة في أوساط الناشطين الميدانيين والإعلاميين والأكاديميين العرب. تهدف هذه السلسلة -من جانب- للإسهام في إثراء دراسة هذه المفاهيم الحديثة وضبطها منهجياً على المستوى النظري؛ ليؤسّس عليها دراسات تطبيقية وتناوياً أكثر نضجاً وأدقّ فهماً لتوثيق وتحليل -وربما توجيه- الحالة والحراك الاجتماعي في بلداننا العربية. وتسعى هذه السلسلة -من جانب آخر- إلى زيادة مساحة الوعي العلمي والواقعي تحليلاً وتشخيصاً وربّما معالجةً في أوساط الناشطين والممارسين الاجتماعيين والسياسيين وعموم المواطنين. ومن المفاهيم والمصطلحات المعاصرة المتداولة بشكل واسع التي تهتمُّ بها هذه السلسلة: المجتمع المدني، والمواطنة، وغيرهما. وقد صدر العدد الأول في هذه السلسلة - في عام ٢٠١٧م - بعنوان: «ما المجتمع المدني؟ تعريفات المجتمع المدني الرئيسة في الفكر الأوربي»<sup>(١)</sup>.

لقد تمَّ اختيار وتناول فكرة ومفهوم «المواطنة» بالتعريف والتحديد لسببين رئيسيين هما: أهمية الموضوع من جهة، وحالة المواطنة في الواقع المعاش في العالم العربي عمومًا والكويت خصوصًا من جهة أخرى.

١ بدر ناصر الحيتية المطيري، ما المجتمع المدني؟ تعريفات المجتمع المدني الرئيسة في الفكر الأوربي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠١٧م.

فحالة المواطنة لها أهمية قصوى في حفظ كيان الوطن، ووحدة شعبه، وقياس درجة الاندماج الاجتماعي وبالتالي الالتئام إليه والولاء له. كما أنّ الحاجة لتعريف المواطنة وفهمها فهماً سليماً تُملئها مقدار الخطورة الناجمة عن تناولها والتعاطي معها دون وعي مناسب أو وفق انحيازات فتوية أو عاطفية أو مصلحة؛ سواء كان ذلك التعامل على مستوى رسمي أو شعبي، جماعياً كان أو فردياً، من قِبَل الناشطين الميدانيين والإعلاميين أو حتى الأكاديميين. ومن المفارقات الملحوظة أنّ رواج وشيوع تداول مصطلح المواطنة ومشتقاتها ومرادفاتها مثل الجنسية يقابله قلّة ملحوظة أيضاً في الكتابات العلمية المنضبطة حولها<sup>(٢)</sup>؛ في حين نجد وفرة في المؤلّفات حول تعريفات المواطنة باللغة الإنجليزية على سبيل المثال والمقارنة<sup>(٣)</sup>.

السبب الثاني الداعي لتناول فكرة المواطنة بالتعريف هو حالة التجاذبات التي تتناول المواطنة في الواقع العملي في الكويت في السنوات الماضية. فقد شهدت الساحة السياسية في الكويت مؤخراً تجاذبات حادة بين أطراف عدّة كانت المواطنة خلالها إحدى ساحاتها الساخنة أو ضحاياها في بعض الأحيان. ومن قضايا المواطنة المثارة والتي تتصدّر المشهد السياسي الكويتي حالياً قضايا الجنسية - وهي المصطلح والعنوان القانوني المُجسّد للمواطنة - ومنها: قضية عديمي الجنسية أو ما اصطلح

٢ من المؤلّفات العلمية التي قرأتها حول موضوع المواطنة في الكويت ما يلي: د. فارس مطر الوقيان، المواطنة في الكويت - مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، ٢٠٠٩م. ود. حمود فهد القشعان وآخرون، قيمّ الالتئام الوطني والمواطنة: دراسة لعيّنة من الشباب في المجتمع الكويتي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد ١٤٢، السنة ٣٧، يوليو ٢٠١١م، ص. ١٧-٧٤.

3 Derek Heater, What is Citizenship, Polity, 1999. Richard Bellamy, Citizenship: A Very Short Introduction, Oxford University Press, 2008.

على تسميتهم بـ «البدون»، وهي قضية مزمنة وشائكة؛ وقضية سحب أو إسقاط أو فقد وإعادة الجنسية لمواطنين بسبب حراك سياسي داخلي أو في سياق ارتباط خارجي. وتتعدد أطراف هذه التجاذبات، فهي تارة تجاذبات بين الحكومة والمعارضة السياسية، وتكون تارة أخرى تجاذبات بين شرائح المجتمع ذاتها: السنّة والشّيعة، الحضر والبدو، ويكون مضمونها الولاء والانتماء والتنافس: السياسي والانتخابي والاقتصادي. وقد وصلت هذه التجاذبات - في بعض الأحيان - حدّ رعاية حملات تشكيك ممنهجة في انتماء وولاء بعض شرائح المجتمع لوطنهم. حالة التشنّج والسخونة هذه التي تشهدها الساحتين: السياسية والاجتماعية وتجليّاتها الإعلامية والحوارية - التي وصلت درجة التراشق اللفظي الجارح في بعض الأحيان - وانعكاساتها الخطيرة على حالة المواطنة بل والوطن بمقوماته، لم يصحبها تناول علمي وبحثي رصين يستوعب أبعادها ويسهم في معالجتها وبيان نقاط القوّة والضعف في النسيج واللحمة الوطنية؛ ويقارنها مع فترات زمنية عصيبة - مرّت بها الكويت - تجلّت فيها المواطنة بأبهى صورها، وأظهر فيها المجتمع الكويتي وحدةً وتلاحماً رائعاً بين الحكومة والشعب بفئاته - كانت مَضْرَبَ مثل - إِبَانِ محنة الغزو العراقي الغاشم للكويت في عام ١٩٩١/٩٠ م.

يضمُّ هذا الإصدار -الذي يحمل عنوان: «ما المواطنة؟ - مادةً وتوليفة علمية موضوعها واحد - وهو المواطنة - ومصادرها شتّى. وقد روعي في انتقاء هذه المادة العلمية وترجمتها تقديم وجبة متكاملة ومختصرة للقارئ العربي الكريم لما تعنيه المواطنة في كتابات المفكرين الغربيين البارزين الذين تناولوها بالشرح والتعريف والتأصيل الفكري.

يحتوي الجزء الأول من هذا الكتيّب ترجمةً مختصرةً لمبحثٍ علميٍّ بعنوان: «المواطنة»، الوارد في موسوعة جامعة ستانفورد الإلكترونية للفلسفة، وهي موسوعة محكمة؛ ومحرّر مبحث المواطنة هي «دومينيك ليدت»، عضوة هيئة التدريس بقسم الفلسفة في جامعة كيبك في مونتريال بكندا. ويقدم المبحث عرضاً مجملًا للتعريف والتأليف الصادرة عن المواطنة حتى تاريخ نشر المبحث في الموسوعة في شهر يوليو ٢٠١٧م. ويشير المبحث إلى أن «المواطنة تتكون من عناصر أو أبعاد ثلاثة: أولها أنّها تعني حالة أو وضعًا قانونيًا محدّد المعالم بحقوق: مدنية وسياسية واجتماعية... والبعد الثاني للمواطنة هو الحالة التي يكون فيها المواطنون ناشطين سياسيين يشاركون بفاعلية في مؤسسات المجتمع السياسية. والبعد الثالث للمواطنة يشير إليها كعضوية في جماعة سياسية تكون مصدرًا مميّزًا للهويّة». ويستمر المبحث في تتبّع النقاشات العلمية الدائرة حول المواطنة ويصنّفها ضمن نموذجين: جمهوري وليبرالي؛ كما يشير إلى مفهوم المواطنة العالمي أو الموحد الذي أصّل له ووضع قواعده عالم الاجتماع البريطاني «توماس همفري مارشال»، وهو المفهوم الذي أصبح مهيمًا منذ صياغته - في محاضرة ألقاها صائغها في صيف عام ١٩٤٩م - وحتى يومنا هذا، رغم ما تعرّض له هذا المفهوم من انتقادات ومراجعات، وما أعقبه من تطورات وأحداث في الدول الغربية الحاضنة لهذا المفهوم.

يتناول الجزء الثاني من الكتيّب تعريفًا مختصرًا بـ «توماس همفري مارشال» ونظريته لحقوق المواطنة التي لازالت تحظى باهتمام المتابعين لقضايا المواطنة. كتب هذا التعريف «جوسي هاريس» الأستاذ في كلية سانت كاترين بجامعة أكسفورد. ويشير «هاريس» إلى التوقيت

الذي طرح فيه «مارشال» نظريته في بريطانيا وكيف أُنْهت أصبحت ذائعة الصيت في أوروبا لا سيَّما بعد الحرب العالمية الثانية؛ كما يصف «هاريس» ما تميَّز به صياغة نموذج المراحل الثلاث لتاريخ تطوُّر المواطنة الحديثة التي وصل بها «مارشال» مرتبة السهل الممتنع. وقد رتَّب هذا النموذج المكتسبات التي تحقَّقت في مجالات الحقوق: المدنية، والسياسية، والاجتماعية. وأشار «هاريس» إلى أن أحد أهمِّ نقاط القوَّة في تحليل «مارشال» هي تأكيده على أن المواطنة ليست مفهوماً نظرياً مجرداً وساكناً، بل هي جزء من عملية تطوُّر وتكيُّف مستمرة وواقعية.

بينما يحوي الجزء الثالث والأخير من الكتيِّب نصَّ المحاضرة الشهيرة لـ «توماس همفري مارشال» وهي بعنوان: «المواطنة والطبقة الاجتماعية». يرى «مارشال» في محاضراته أن المواطنة تنقسم إلى ثلاثة مكوِّنات أو عناصر: مدني، وسياسي، واجتماعي. ويشمل العنصر المدني من عناصر المواطنة حزمةً من الحقوق الضرورية والألزامة لحرية الفرد ومنها: الحرية العامة للإنسان، وحرية الاعتقاد والفكر والتعبير، وحرية التملك والدُّخول في عقود صحيحة، وحقُّ التمتع بالعدالة. ويعني العنصر السياسي من عناصر المواطنة: حقُّ المشاركة في تويُّ سُلطة سياسية كعضو في هيئة تتمتع بصلاحيات سياسية، أو كناخب يختار أعضاء هذه الهيئة أو السُّلطة السياسية. أمَّا العنصر الاجتماعي من عناصر المواطنة فيحوي نطاقاً عريضاً من الحقوق بدءاً من حقُّ الحصول على قدرٍ معقول من الأمن والرِّفاه الاقتصادي، وصولاً إلى حقُّ المشاركة والتَّمتُّع الكاملين في الموروث الاجتماعي، وأن يعيش الفرد حياة إنسان متمدَّن ومتحصِّر طبقاً للأعراف السائدة في المجتمع. وقد توصل «مارشال» إلى هذا التقسيم من

خلال تتبُّع تاريخ نضوجها في المجتمع البريطاني وتحليل تطوُّرها لا سيَّما خلال القرون الميلادية: الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين في سياق تحوُّله من مجتمع إقطاعي إلى مجتمع مدني معاصر. وقد تكاملت وتحقَّقت الحقوق المدنية أولاً، وتلتها الحقوق السياسية، فيما جاءت الحقوق الاجتماعية بعدهما.

أمل أن يُسهم هذا الكتيب في إثراء فهمنا لما تعنيه المواطنة وقياس مدى تحقيقها في مجتمعنا؛ وأن يُسهم كذلك في عودة حالة من الاتِّزان في التفكير والتعاطي الاستراتيجي مع قضايا المواطنة الشائكة والحساسات لدى كافَّة الأطراف: الرسمية والشعبية. فكيان الوطن وانتماء المواطن له سيتعرَّضان لخطر شديد إن لم تكن لُحمة المواطنة وما تحويه من حقوق متاحة للجميع وبعدالة وأريحيَّة.

والحمد لله ربَّ العالمين.

الكويت في: ٢٦ يناير ٢٠٢١ م.  
بدر ناصر الحتيته المطيري

## مبحث «المواطنة»<sup>(٤)</sup>

المواطن هو عضو في مجتمع سياسي له حقوق وعليه واجبات بحكم عضويته في هذا المجتمع. يظهر هذا التعريف الفضفاض والواسع ويتشر، بدرجات متفاوتة واختلافات بسيطة، في كتابات المؤلفين المعاصرين الذين تناولوا موضوع المواطنة؛ كما يظهر كذلك من خلال تعريف مصطلح المواطن 'Citoyen' الوارد في موسوعة «ديديروت» Diderot و«ألبرت» Alembert (المنشورة في فرنسا في عام ١٧٥٣م). كان الشغل الشاغل للموسوعة في تناولها بالشرح لمصطلح المواطنة هو بيان العلاقة بين فكري ومصطلحي «المواطن» و«الفرد من الرعية» والتمييز بينهما. وقد كان لهذا التركيز ما يبرره بالنسبة للفرد والقارئ الذي يعيش في ظل نظام حكم ملكي. فهل يعني هذان المصطلحان نفس المعنى (كما يؤكد ذلك المفكر الإنجليزي) «توماس هوبز» أم هما مصطلحان متناقضان (كما تكشف ذلك القراءة لكتابات) «أرسطو». تُعتبر الفروق بين النقاشات التي جرت في القرن الثامن عشر (في أوروبا) حول المواطنة والنقاشات المعاصرة كبيرة وشاسعة. وقد أصبحت هذه الفروق هامشية في عصرنا الحالي في ظل إيماننا وتسليمنا بأن النظام الليبرالي الديمقراطي قد أصبح مسلماً به، بحيث غدا يمثل نقطة الانطلاق لنقاشاتنا ووجهات نظرنا.

٤ ترجمة بتصرف لمبحث «المواطنة»، دومينيك ليدت، موسوعة جامعة ستانفورد للفلسفة (النسخة الإلكترونية)، ١٧ يوليو ٢٠١٧م

- "Citizenship", Dominique Leydet, Stanford Encyclopedia of Philosophy, <https://plato.stanford.edu/entries/citizenship/>, 17 July 2017.

وبعد مرور حقبة طويلة من الرُّكود النسبي في حركة التأليف والتنظير والاهتمام بموضوع المواطنة؛ حدثت طفرة كبيرة في درجة الاهتمام والتناول الفلسفي لفكرة ومصطلح المواطنة، وذلك منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين الميلادي. لقد دفع ظهور التحديين الكبيرين المنظرين؛ لإعادة فحص ودراسة فكرة المواطنة. وهذان التحديان هما: أولاً: بروز الحاجة إلى الاعتراف بوجود تنوع داخلي في النُّظُم الديمقراطية الليبرالية المعاصرة من جهة؛ وثانياً: حدوث ضغوط أفرزتها ظاهرة العولمة على الدول الوطنية ذات السيادة.

## أبعاد أو عناصر المواطنة

### التعريفات:

تتكوّن فكرة المواطنة من ثلاثة عناصر أو أبعاد رئيسة. العنصر أو البعد الأول منها هو: أن المواطنة حالة أو وضع قانوني محدّد المعالم بحقوق: مدنية وسياسية واجتماعية. ويكون للمواطن في هذه الحالة شخصية قانونية حرّة يتصرّف بموجبها طبقاً لما يسمح به القانون، كما أنّ له الحقّ في التمتع بالحماية التي يتيحها القانون للمواطنين؛ ولا يعني ذلك الوضع أو يستتبعه أن يقوم المواطن بالمشاركة في صياغة القوانين، كما لا يتطلّب ذلك أيضاً أن تكون الحقوق متساوية بين المواطنين. والعنصر أو البعد الثاني للمواطنة هو: الحالة التي يُعتبر فيها المواطنون -خصوصاً- ناشطين سياسيين يشاركون بفاعلية في مؤسّسات المجتمع السياسية. والعنصر أو البعد الثالث يشير إلى: المواطنة كعضوية في جماعة سياسية تكون مصدرًا مميزًا للهويّة.

ويُعتبر عنصر أو بُعد الهويّة أقلّ عناصر وأبعاد المواطنة الثلاثة مباشرةً ووضوحًا؛ ذلك لأنّ المؤلّفين والمفكّرين يعمدون عند تناوله إلى ضمّ العديد من الأمور المختلفة المتعلّقة بالهويّة وتصنيفها ووضعها تحت هذا العنوان العريض، سواء كانت هذه الأمور ذات طبيعة فردية أو جماعية،

ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)

أو أن يكون لها صلة بالاندماج الاجتماعي. ربّما لا يوجد مهربٌ من ذلك التصنيف؛ لا سيّما وأنّ الشعور الذاتي للمواطن بالانتماء -الذي يسمّى أحيانا البُعد «النفسي» للمواطنة- يؤثّر بالضرورة على قوّة الهويّة الجماعية للمجتمع السياسي، كما يقول بذلك (أستاذ العلوم السياسية في جامعة تورنتو) «جوزيف كارنز». وتكون قوّة التّرابط والاندماج الاجتماعي واضحة إذا ما أظهر عدد مناسب أو كافٍ من المواطنين شعورا قويا بالانتماء للجماعة السياسية ذاتها. ولأنّ العديد من العوامل الأخرى يمكن أن تُعيق أو تعزّز الاندماج والترابط الاجتماعي، فيجب التّظر إليهما - مع ذلك - على أنّهما هدفان مهمّان (أو مشكلتان) تسعى المواطنة إلى تجسيدهما (أو معالجتهما)، بدلا من أن يكون ذلك أحد عناصرها وأبعادها. وكما سنرى لاحقا، فإنّ أحد الاختبارات الحاسمة لأيّ مفهوم للمواطنة هو متى يُمكن أن يُقال بأنّها تُسهم في تحقيق الترابط والاندماج الاجتماعي. إنّ العلاقات بين هذه العناصر أو الأبعاد الثلاثة للمواطنة مركّبة ومعقّدة، فالحقوق التي يتمتّع بها المواطن تحدّد جزئيا منظومة النشاطات السياسية المتّاحة أمامه، في حين أنّها تشرح وتفسّر كيف أنّ المواطنة يمكن أن تكون مصدرا وأساسا للهويّة من خلال تقوية الإحساس باحترام الذات، كما يرى (مؤلّف كتاب «نظريّة العدالة» الفيلسوف الأخلاقي والسياسي في التراث الليبرالي - الأمريكي) «جون بوردي رولز». إنّ الهويّة المدنيّة القويّة يمكن بذاتها أن تدفع المواطنين للمشاركة بفاعلية في الحياة السياسية لمجتمعهم. ومن جانب آخر فإنّ كونّ الجماعات المختلفة داخل الدّولة لا تشترك في الإحساس بنفس الشعور بالهويّة تجاه الجماعة (أو الجماعات) السياسية «الخاصّة بهم» قد يكون أمرا يثير نقاشا يميل لصالح إعطاء متفاوت للحقوق، كما يقول «كارنز».

وكما سنرى فإنَّ الخلافات بين مفاهيم المواطنة تتمحور حول اختلافات أربعة حول المعنى الدقيق لكلِّ عنصر (القانوني، والسياسي، والهويّة) من عناصر المواطنة؛ وحول أهميّتها النسبية؛ وحول العلاقات السببيّة و/ أو الفكريّة بينها؛ وحول المعايير المعرفيّة المناسبة.

### نموذجان من المواطنة: الجمهوريّة والليبراليّة

تنتقل النقاشات الدائرة حول المواطنة من أحد نموذجين هما: النموذج الجمهوري والنموذج الليبرالي. ونجد جذور النموذج الجمهوري في كتابات مفكرين مثل «أرسطو»، و«تاسيتوس»، و«سيزيرو»، و«مكيافيلي»، و«هارينغتون»، و«روسو»؛ وقد ظهرت هذه الكتابات في سياق تجارب تاريخية مميزة، مثل ديموقراطية أثينا، وروما الجمهورية، وصولاً إلى دويلات المُدُن الإيطالية، ومجالس العَمال.

يقوم النموذج الجمهوري للمواطنة على مبدأ رئيس هو الحُكْم الذاتي المدني، الذي تجسّده المؤسّسات والممارسات النظامية مثل التّداول على السّلطة أو التّعاقب على تولّي المناصب، وهو المبدأ الذي يستند إليه توصيف «أرسطو» للمواطن بأنّه: «الفرد الذي يستطيع أن يحكّم وأن يُحكّم». فالمواطنون، أولاً وأخيراً «هم الذين يتشاركون في تولّي المناصب العامّة». والحُكْم الذاتي المدني هو أيضاً في صميم مشروع (المفكر الفرنسي) «جان جاك روسو» في نظريته حول العقد الاجتماعي، وفحواها: أن المواطنين يتشاركون في صياغة القوانين من خلال الإرادة العامّة التي تجعل المواطنين أحراراً والقوانين شرعيّة. فالمشاركة الفاعلة في عمليات الدّرس والتشاور والتّداول واتّخاذ القرار تضمن بقاء الأفراد

ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)

مواطنين وليسوار عايا. ويؤكد النموذج الجمهوري في جوهره على البُعد أو العنصر الثاني من أبعاد أو عناصر المواطنة وهو الصلاحية أو السُلطة السياسية.

أمّا النموذج الليبرالي للمواطنة فيمكن تتبّع جذوره الممتدة إلى الإمبراطورية الرومانية وإلى المداومات المبكرة حول القانون الروماني، كما يشير إلى ذلك (المنظر السياسي الأمريكي البارز) «مايكل والزر». فقد أدى توسّع الإمبراطورية إلى مدّ حقوق المواطنة فيها لتشمل الشعوب المغلوبة، ممّا جعل معنى المواطنة يتغيّر بشكل عميق وجذريّ. فأصبحت المواطنة فيها تعني أن يحميك القانون بدلاً من أن تُشارك في صياغة هذا القانون وتطبيقه. وصارت المواطنة بذلك «هويّة مهمّة وإن كانت غير دائمة، ووضعاً قانونياً بدلاً من كونها واقعاً معاشاً في الحياة اليومية»، طبقاً لما يراه «والزر». والتركيز الواضح في مثل هذه الحالة يكون على البُعد الأول، فالمواطنة وفق هذا المفهوم هي وضعٌ قانونيٌّ بدلاً من أن تكون منصباً وسلطةً سياسية. فالمواطنة إذاً: «تعني العضوية في مجتمع يعيش في ظلّ قانون عام، يمكن أن يكون مطابقاً للجماعة في أنحاء الإقليم أو مختلفاً عنها»، كما يشير إلى ذلك (مؤرّخ الفكر السياسي) «جون جريفيل بوكوك». وتُظهر التجربة الرومانية أن البُعد القانوني من أبعاد المواطنة يُمكن أن يكون ذا طبيعة استيعابية وقابلاً للمدّ إلى ما لا نهاية.

يفهم التراث الفكري الليبرالي -الذي تراكم وتطوّر في الغرب منذ القرن السابع عشر الميلادي- المواطنة بشكل أساسي بوصفها وضعاً قانونياً، فالحرّية السياسية هي أمر مهمٌ كوسيلة لحماية الحرّيات الفردية

من تعديّ الأفراد الآخرين عليها، وحمايتها كذلك من تعديّ السُّلطات ذاتها عليها. ولكنّ ممارسة المواطنين لهذه الحرّيات تكون محصورة أساسًا في مجال الاجتماعات والرّوابط الخاصّة، بدلًا من أن تكون في المجال السياسي.

يبدو النموذجان: الجمهوري والليبرالي من الوهلة الأولى، وكأنّهما يقدّمان لنا مجموعة بدائل واضحة، فالمواطنة - بمعناها منصّبًا سياسيًا أو وضعًا قانونيًا - محور يرتكز عليه شعور الفرد بذاته، أو أن تكون «هويّة ثانوية». ويبدو المواطن - في هذه الحالة - إمّا ناشط سياسي فاعل، أو أن يكون فردًا منشغلًا بشئونه الخاصّة التي لا تُتيح له مشاغله الوقت الكافي أو الميل اللّازم للانخراط بفاعلية في الشأن السياسي، لذا يعهد بمسئولية صياغة القوانين إلى مَنْ يمثّلونه. وإذا كان النموذج الليبرالي من نموذجي المواطنة هو السائد والمهيمن في الديمقراطيات الدستورية المعاصرة، فإنّ النّقد الجمهوري لسلبية المواطن الفرد وعدم أهمّيته ما زال له وجاهته واعتباره.

تبرز أمام طروحات الجمهوريين مشاكل خاصّة بها؛ وأولها وأبرزها التّساؤل الذي ما زال يتردّد صده منذ طرّحه (المفكّر السويسري الفرنسي) «بنجامين كونستانت» في عام ١٨١٩م، عمّا إذا كان نموذجهم المثالي قد أصبح مهجورًا في سياق الأحداث والظروف المتغيرة المصاحبة لبروز «الدّول الكُبرى الحديثة». إنّ السّعي لإحياء وتطبيق النموذج الجمهوري الأصلي وتطبيقه في السّياق المعاصر سيكون مسعى كارثيًا، كما كان مآل مسعى (جماعة نادي) «اليقويين الفرنسيين» إبّان الثورة الفرنسية، كما أشار «والزر» إلى ذلك. فالمواطنون اليوم لن يكونوا مثل سكّان روما

لسببين: أولهما: لأنَّ الحجم والتشابك الذي تتَّصف به الدُّول الحديثة سيحولان دون حدوث التعاطي والتفاعل المدني المطلوبين واللازمين لظهور النموذج الجمهوري. فإذا كانت فُرص الفرد في أن يكون له أثرٌ كمواطن فاعل تُقارب الصفر، لِذا فإنَّ من المنطقي بالنسبة له أن يشغل نفسه بأنشطة غير سياسية، سواء أكانت: اقتصادية أو اجتماعية أو عائلية. فهو يتَّه كمواطن لن تكون محور إحساسه بذاته وستكون السياسة بالنسبة له أحد اهتماماته المتعددة فقط، كما عبَّر عن ذلك «كونستانت».

والسبب الثاني: يكمن في تنوُّع وتباين الدول الحديثة الذي لن يسمح لنوع من «الوحدَة الأخلاقية» و«الثقة المتبادلة» بالظهور؛ وهما الخصلتان السائدتان في المدينة السياسية القديمة، والضرورتان لعمل المؤسسات الجمهورية، كما أشار إليها «الزر». ولكن حتَّى وإن كانت هذه الفضيلة القديمة غير قابلة للإحياء فلا يزال النموذج الجمهوري قادرًا اليوم على أن يصبح «معياريًا يرجع إليه لقياس وتقييم مدى سلامة عمل مؤسساتنا وممارساتنا»، وفق ما يراه (المفكّر السياسي البريطاني) «ديفيد ميللر» في كتابه «المواطنة والهويّة القومية». ويحصل ذلك في الجوهر، من خلال إعادة صياغة النموذج الجمهوري، ومناقشة بعض مقولاته ولوازمه الأصلية، مع التَّمسُّك بصورته المثالية التي تنصُّ على أنَّ المواطن هو ناشط سياسي فاعل.

يمكننا النظر إلى نموذجي المواطنة: الجمهوري والليبرالي على أنَّهما يكملان بعضهما، بدلًا من النظر إليهما كمتناقضين ومتعارضين. فالحرية السياسية، كما أشار إليها «كونستانت»، هي: ضمانه ضرورية للحرية الفردية. وقد ردَّد «مايكل والزر» مثل هذا المعنى الذي طرحه «كونستانت» حيث اعتبر

المفهومين «متلازمين» لأنَّ «الأمن الذي توفره السُّلطات لا يمكن التمتع به فقط، بل يجب المحافظة عليه حتَّى في وجه السُّلطات ذاتها في بعض الأحيان». إنَّ الاستمتاع السَّلبي بالمواطنة يتطلب، بشكل متقطَّع على الأقل، ممارسة المواطن للسياسة وبشكل فاعل، كما يرى «والزر». فهناك أوقات يجب أن يكون فيه الأفراد «مواطنين أفرادًا» ويكونون في أوقات أخرى «أفرادًا مواطنين»، كما عبَّر عن ذلك (الفقيه الدستوري الأمريكي المعاصر) «بروس أكرمان». ولكن هل نتوقَّع من أفراد متفرِّجين سلبيين تجاه أحداث الحياة السياسية أن يصبحوا مواطنين فاعلين عندما تستوجب الحاجة ذلك؟ هذا السؤال ليس من السهل الإجابة عنه وقد يفسِّر لماذا اختار «كونستانت» أن يجتُم مقالاته المشهورة (حُرِّيَّة الأقدمين مقارنة مع المعاصرين) بالإصرار على أنَّ الممارسة المنتظمة للحُرِّيَّة السياسية هي أفضل الوسائل وأضمنها للترقي الأخلاقي، ولفتح أذهان المواطنين وتهذيب أرواحهم للاهتمام بالصالح العام، ولتقدير أهمِّية الدفاع عن حرِّياتهم. إنَّ من شأن مثل هذا التَّعوُّد والممارسة أن يعزِّزا من قُدرة المواطنين واستعدادهم للدَّود عن حرِّياتهم وحمايتهم وحماية المؤسسات التي تمثِّلها وترعاها.

## النقد النسوي

وجَّه مفكِّرو ودُعاة النُّظرية النسوية (الداعية إلى المساواة بين الجنسين)، منذ عقد السبعينيَّات من القرن العشرين، نقدًا حادًا للفرضيَّة السائدة لدى كلِّ من نموذجي المواطنة: الجمهوري والليبرالي حول الفصل الصَّارم بين المجالين: العام والخاص. وقد شكَّل نقدهم هذا حافزًا لطرح مفاهيم بديلة حول السياسة والمواطنة.

ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)

فالنموذج الجمهوري يرى في مقولاته الكلاسيكية، المجالين: العام والخاص كفضاء للحريّة والمساواة: حيث يتعامل المواطنون من الرجال الأحرار في هذا الفضاء مع نُظرائهم ويتحاورون حول الصالح العام، ويقرّرون ما هو عادل أو غير عادل وما هو نافع أو ضار، كما عبّر «أرسطو» عن ذلك. ولذلك يجب أن يتمّ حماية وتحصين وفصل الفضاء السياسي عن الفضاء الخاص الذي تمّ تعريفه بأنّه: مجال للضّورات ولعدم المساواة، حيث يتمّ ضمان استمرار إنتاج الجماعة السياسية. فالنساء اللّاتي ينتمين إلى «العالم الطبيعي» لعملية التّناسل قد تمّ إقصائهنّ وحرمانهن من المواطنة وحصرنّ في البيوت.

انتقد دعاة النظرية النسوية هذا التّقسيم الجامد بين الفضاءين: العام والخاص، ووصفوه بأنّه وهمي وخرافي، خصوصاً وأنّ كلّاً من عملية الفصل ذاتها والمفهوم المفترض غير المتكافئ جذرياً بشأن الأسرة هما، من الواضح، «نتاج قرارات تمّ اتّخاذها في المجال العام»، كما عبّرت عن ذلك (الفيلسوفة السياسية النسوية الأمريكية) «سوزان مولر أوكن». فإذا ما مكّن هذا التّقسيم المواطنين وبشكل مكشوف من التّعامل فيما بينهم كأنداد متساوين، فإنّ دعاة النسوية يشكّون - بشكل مُطلق - بشأن ما إذا كان ذلك الأمر يمثّل الطريقة المثلى لتحقيق هذا الهدف. ومن هنا جاء التّساؤل الذي وجّهته «سوزان أوكن» لدعاة النموذج الجمهوري ونصّه: «ما الذي يُفرز ويخلق مواطنين أفضل نوعاً وقادرين على التّصرّف كأنداد متساوين؟ هل هو الانشغال بالأمر لبعض الوقت - بما فيها الأمور البسيطة في الحياة اليومية، أم معاملة معظم الناس كأشياء؟». إنّ الأسرة التي يسودها التّكافؤ والمساواة هي أرض أكثر خصوبة لتُنبت

وُثِّمَ مواطنين متساوين مقارنة مع الأسرة المنظمة كمدرسة للاستبداد، كما ذكر ذلك (الفيلسوف والمفكر السياسي والاقتصادي الإنجليزي) «جون ستيوارت ميل»؛ وإذا كان ذلك الأمر يعني أن الفضاء أو المجال السياسي لا يمكن أن يستمر معزولاً عن عالم الأشياء، فليس هنا ثمة خسارة فادحة.

إنَّ النموذج الليبرالي يُعطي، بدوره الأولوية والأفضلية للمجال الخاص. فهو ينظر إلى الحرّية السياسية بمعايير نفعيّة مصلحيّة، فالحقوق المشروعة للأفراد تضمن وتحمي المجال الخاص لهم من التدخل الخارجي ممّا يفسح المجال أمام السّعي الحرّ لتحقيق المصالح الخاصّة، كما تقول ذلك (المفكّرة السياسية الأمريكية) «ماري جولدن دايتز». ولكنّ اللّغة المحايدة التي تسود مقولات (المفكر الإنجليزي) «جون لوك» حول الفرديّة المتساوية تحبّي حقيقة إخضاع المرأة (لسلطة الرجل)، فيمكن فهم «حيّز المرأة» على أنّه «ملك للذكر» لأنّ الزوجات يتّمّ وشفهنّ كتابعات لأزواجهنّ بشكل طبيعي. ومن هنا يكون التقسيم بين المجالين: الخاص والعام قد حرم النساء من الدخول في المجال العام، كما تقول ذلك كل من (الداعية النسوية والمفكّرة السياسية) «كارول بيتمان» وكذلك كل من: «ماري دايتز» و«سوزان أوكن».

وبما أنّ الفضاءين: العام والخاص «هما دائماً متشابكان وبشكل معقّد» كما تقول «أوكن»، فإنّ غاية النّقد النسوي ليست لمجرّد صياغة نماذج للمواطنة أكثر استيعاباً من خلال التأكيد على أنّ النساء هنّ أشخاص هنّ كيانهنّ أو الإقرار بأنّهنّ يمكن أن يكنّ مواطنات أيضاً؛ بل الواجب أن ننظر في الكيفية التي تشكّل فيها القوانين والسياسات

الظروف الشخصية (مثل: القوانين المتعلقة بالاغتصاب والإجهاض، وضوابط رعاية الطفولة، وتوزيع مخصصات الرعاية... إلخ)، وكيف أن بعض «المشاكل الشخصية» يكون لها أهمية كبرى، ويمكن حلها بشكل جماعي من خلال العمل السياسي، كما تقول «كارول بيتمان». ولا يعني ذلك أن التمييز بين الفضائيين: العام والخاص غير ذي صلة، أو أن هذه الفئات قابلة للتداعي والإلغاء؛ بل يعني أن الحدود الفاصلة بين هذين الفضائيين: العام والخاص يجب النظر إليها كبناء اجتماعي قابل للتغيير والمنازعة وأن توصيفها التراتبي يجب مقاومته.

وإذا ما نحينا جانباً التجريدات التي يتصف بها كل من المفاهيم: الكلاسيكية والليبرالية، فإن المواطن ينزع عنه «جلد الأسد السياسي»، كما تقول ذلك «بيتمان» مقتبسة هذا الوصف من «ماركس»، بحيث يبدو «متموضعا» في عالم اجتماعي يتسم بتنوع في: الجنس، والطبقة، واللغة، والعرق، والأصل، والثقافة... إلخ. إن القبول بحقيقة أن السياسة ليست معزولة عن الحياة الخاصة/ والاجتماعية/ والاقتصادية، ولا يجب أن تكون كذلك، لا يعني تذيب الجانب السياسي وإقصائه، بل يجب إحيائه، خصوصاً وأن كل شيء يكون أمراً سياسياً بالقدر الذي يريد المواطنون له أن يكون كذلك. وكما سنرى لاحقاً، فإن هذا المفهوم المعتمد على السياق للشأن السياسي قد أثرى مضمون الكثير من النقد الموجه للنموذج العالمي للمواطنة وحفز على صياغة بدائل مغايرة له.

## تحدّي التنوع الداخلي

### مفهوم المواطنة العالمي والمفاهيم المغايرة له

يُعرف النموذج العالمي أو الوحدوي المواطنة بشكل أساسي بأنّها: وصفٌ قانوني يتمُّ من خلاله منح كافّة أفراد الجماعة السياسية مجموعة متساوية من الحقوق المدنيّة والسياسية والاجتماعية. وتُعتبر المحاضرة المشهورة (لعالم الاجتماع البريطاني) «توماس همفري مارشال» المعنونة «المواطنة والطبقة الاجتماعية» المرجع الرئيس لهذا النموذج؛ والذي أصبح مهيمناً وسائداً بشكل تصاعدي في دول الديمقراطيات الليبرالية بعد الحرب العالمية الثانية. والفرضيّة الرئيسة التي يطرحها «مارشال» في محاضراته هي أنّ توسعة الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين الميلادي قد أصبحت ضرورة للاندماج التدريجي للطبقة العاملة في المجتمع البريطاني. وتكرّر طرح مثل هذه التصورات حول الحقوق الاجتماعية في دول الديمقراطيات الغربية الأخرى، ومن هذه الحقوق الاجتماعية تطوير سياسات الرّعاية التي تهدف إلى التخفيف من آثار: البطالة والمرض والفقر، وهي أمور أساسية لتحقيق الاستقرارين: السياسي والاجتماعي فيها. وقد كان النّجاح الباهر لنموذج دولة الرّفاه، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في تحقيق التماسك الاجتماعي دليلاً قوياً يصبُّ في صالح

مفهوم المواطنة القائم على ضمان الحصول على حقوق: مدنية وسياسية واجتماعية متساوية.

تعرّض النموذج العالمي للمواطنة لنقد لاذع - في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين - وذلك في سياق الاهتمام الفكري المتزايد التي حظيت به التعددية الأخلاقية والثقافية السائدة في المجتمعات الليبرالية المعاصرة. وقد زاد من حدة الشك في شمولية النموذج العالمي للمواطنة التساؤلات المثارة والنقاش الدائر حول مدّ حقوق المواطنة؛ لتشمل جماعات كانت محرومة منها سابقاً، مثل الأمريكيين من أصل أفريقي والنساء؛ بحيث يحقق نموذج المواطنة المساواة والاندماج التامّين في المجتمع، كما أشارت لذلك كل من (المفكّرة السياسية والنسوية الأمريكية) «أيريس ماريون يونغ» و(أستاذة الفكر السياسي والنظرية النسوية) «ميليسا ويليامز». وقد تفرّغ من ذلك النقاش طرح أسئلة أخرى حول العلاقة السببية المفترضة بين المواطنة كحالة ومركز قانوني موحد والاندماج المدني.

تُرَكِّز طروحات النقّاد على مسألة كون النموذج العالمي للمواطنة إقصائي، لا سيّما عندما يتمّ تفسير متطلّبات المواطنة العالمية لتشمل: (أ) تجاوز الخصوصيات الرّاسخة لفئات وشرائح في المجتمع لصالح ترجيح وتحقيق وجهة نظر عامّة ومشتركة.

(ب) صياغة قوانين ورسم سياسات لا تُراعي الفروقات والاختلافات وتتسامى عليها، كما تشير لذلك «أيريس يونغ».

ويبدو المتطلّب الأول نشازاً بشكل خاصّ عندما يتمّ كشف خرافة التعميم والشمولية التي تعني حقيقة سيادة ثقافة الأغلبية وأعرافها

وتقاليدها. أمّا الدعوة لتجاوز الخصوصيات فيتمُّ ترجمتها غالبًا لتعني فرض آراء الأغلبية على الأقليات. وقد يُفرز المتطلب الثاني المزيد من عدم المساواة بدلًا من خفضها؛ لا سيَّما وأنَّ الحياذ المزعوم للمؤسَّسات التي لا تُراعي الخلافات والفروقات بحُكم مسؤولياتها تُخفي انحيازًا ضمنيًا تجاه حاجات ومصالح وهويَّات الجماعة التي تشكِّل الأغلبية. ومن المُعتاد أن يُفرز هذا الانحياز بدوره أعباءً على المنتمين للأقليات، من قبيل تكريس المزيد من مظاهر عدم المساواة.

طرح النُّقاد لمفهوم المواطنة العالمي (الفاشل) مفهومًا بديلًا للمواطنة قائم على الإقرار بالقيمة السياسية للفروقات والاختلافات الموجودة بين المواطنين (والمُتعلِّقة بالثقافة، والجنس رجلًا كان أم امرأة، والطبَّقة، والعرق،... إلخ). ويقتضي هذا المفهوم البديل أولًا: الاعتراف بالطبيعة التعددية للجمهور الديموقراطي المكوَّن من أطراف عدَّة ليس لأيِّ منها أسبقية أو أفضليَّة شرعيَّة، وثانيًا: أن يتبع ذلك أن المساواة والاحترام الواجبين يبرِّران اتِّباع معاملة متفاوتة أو تفضيليَّة في حالات معيَّنة والاعتراف بحقوقٍ خاصَّة للأقلية. ومتى تمَّ قبول هاتين النقطتين والتسليم بهما فعندئذٍ تصبح المسألة المطروحة: متى يتمُّ تبرير وتسوية الحقوق الخاصَّة وإضفاء الشرعية عليها من عدمه؟ ولأيِّ سبب يتمُّ ذلك؟ ويعتمد هذا النقاش بالضرورة على السِّياق الخاص به، ويركِّز على مطالب حقيقيَّة تقدِّمها جماعات في ظروف معيَّنة بعيدًا عن التعميمات السطحية. وقد أدَّى طرح هذا المفهوم إلى صدور سلسلة من المطبوعات التي تناولت قضايا من قبيل مصير «الأقليات داخل الأقليات» وصولًا إلى موضوع مدى تسامح المجتمعات الليبرالية تجاه الجماعات غير الليبرالية... إلخ.

ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)

وقد حظي نموذج المواطنة المتفاوتة ذاته بنصيبه من الانتقادات والتساؤلات، خصوصاً فيما يتصل بالآثار الشاملة جرّاء تطبيقه. وقد ركّز النقّاد على أثر هذا النموذج على فرص الممارسة السياسية العامّة؛ وتوضّح ذلك رؤية «أيريس يونغ» بشأن الجمهور المتنوّع الذي ينطلق أعضاؤه في تصرّفاتهم من «مواقعهم الخاصّة» عندما يحاولون القيام بحوار مع مواطنيهم رغم الاختلافات والتباينات فيما بينهم. ويتطلّب إجراء مثل هذا الحوار أن يتحلّى المشاركون فيه «بروحية عامّة» منفتحة تجاه مطالب ودعاوى الآخرين، وليس بذهنيّة أحاديّة مُغلقة على المصلحة الذاتيّة. هذا ويُفترض أن يستخدم المشاركون في الحوار المباحثات والنقاشات للوصول إلى قرارات هي الأكثر صواباً وعدلاً؛ لأن يكون الحوار مجرد تعبير عن تعددية جماعات المصالح والتي لا تتطلب من الفرد جهداً لإثبات أنّ مصلحته هي الصحيحة وتتوافق مع العدالة الاجتماعية، كما ترى ذلك «أيريس يونغ». ورغم الترحيب والقبول بالمفهوم الذي طرحته «يونغ» بشأن الجمهور الديمقراطي إلّا أنّ الفرد قد يشكُّ في أنّ السياسات والمؤسّسات ذات الصّلة بنموذج المواطنة المتفاوتة ستقوم بتحفيز أو تمكين المواطنين من المشاركة في مثل هذا الحوار.

يأتي هذا التحليل في سياق أدبيات أوسع نطاقاً حول موضوع الفضائل التي يجب أن يتحلّى بها المواطنون في الديمقراطيات الليبرالية التعدّدية، والوسائل التي تشجّع على شيوعها. فقد أكّد كلٌّ من (أستاذ الفكر السياسي في جامعة برنستون) «ستيفن ماسيدو» و(أستاذ المؤسّسات السياسية وفلسفة الجمهور-الأمريكي) «ويليام جالستون» و(أستاذ فلسفة

التعليم الأمريكي الأيرلندي) «إيمون كالان» وآخرون أكد كل أولئك على أهمية تحلي الجمهور بالعقلانية. ويتم تعريف فضيلة التحلي بالعقلانية بأنها تعني القدرة على الإنصات للآخرين، وتكوين الفرد لقناعته وموقفه الخاص بطريقة تكون مُراعية ومحترمة للممارسات والهويّات المختلفة لأبناء وطنه، والإقرار بأن هذه الاختلافات قد تؤثر على وجهات النظر السياسية. ولكن كيف وأين يطور الفرد هذه الفضيلة أو الفضائل؟ وإذا كان نموذج المواطنة المتفاوتة يسمح بسهولة للأفراد والجماعات بأن ينسحبوا إلى ملذاتهم وهويّاتهم الخاصّة بهم، فكيف يتسنى لهؤلاء تطوير وتنمية الدافع والقدرة على المشاركة في ساحات العمل المشتركة؟

لذلك يستطيع الواحد وبسهولة، فهم أسباب الاهتمام المستمر الذي يوليه فلاسفة السياسة للتعليم طوال العشرين سنة الماضية. فإذا ما أردنا أن يطور المواطنون في المجتمعات المتنوّعة التوجّهات والقابليّات «السليمة»، فهل يجب علينا عدم تشجيع التعليم المشترك، وتدريس منهج يعلم احترام التّنوع والاختلاف ويوفّر في نفس الوقت المهارات الضرورية لنقاش ديموقراطي عابر لهذه الخلافات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يجب علينا عدم مقاومة مطالب إنشاء مدارس أو تقديم خدمات منفصلة للأقليات؟ وما مدى المرونة التي يجب أن تتحلّى بها المدارس العامة تجاه أفراد الأقليات؟ وإذا كان الهدف هو جعل أفراد هذه الأقليات يشعرون بالترحيب وضمان ألا ينسحبوا إلى مؤسساتهم الضيقة وينزولون بها، كما أشار لذلك كلٌّ من «كالان» و«المفكرة السياسية ورئيسة جامعة بنسلفانيا» «أمي غتمان» و«أستاذ الفلسفة السياسية البريطاني» «هاري بريجهاوس».

كما طرح نُقَّاد نموذج المواطنة المتفاوتة أيضاً مسألة تتعلّق بالسياسات التي تتعارض مع الرؤية العالمية المتسامية على الفروقات داخل المجتمعات، وأنّ من شأن تلك السياسات أن تُضعِف الوظيفة الاندماجية للمواطنة. وإذا كان اعتناق مبدأ القبول بالتعدُّد والتنوّع الثقافي وحقوق الأقليات يعني أنّ المواطنين يفقدون إحساسهم بالانتماء الجماعي، فإنّ ذلك سيؤثّر أيضاً على استعدادهم وتقبُّلهم لتقديم تنازلات وتضحيات لبعضهم البعض. بل قد يصل الأمر بالمواطنين إلى درجة اتّخاذ توجُّه استراتيجي محض حيال الآخرين ممن لهم خلفيات مختلفة عنهم. وقد عبّر (أستاذ العلوم السياسية بجامعة تورنتو) «جوزف كارنز» عن ذلك بقوله: «من هذا المنظور فإنّ خطر المواطنة المتفاوتة يكمن في أنّ التأكيد التي توليه للاعتراف بالاختلاف ومأسسته قد ينسف الظروف والأحوال التي تمثّل وتجسّد معنى التجانس والتعايش المشترك المؤدّي لتحقيق سلاسة التبادل والمشاركة». وقد أكّد معارضو ونقّاد مطالب السكّان الأصليين لنيل حقّ الحكم الذاتي على وجهه النّظر هذه كمبررٍ لمعارضتهم تلك.

عند مناقشة هذه التساؤلات ومثيلاتها يطرح كلٌّ من: (أستاذ الفلسفة السياسية والتعددية الثقافية الكندي) «ويل كيمليكا» و(أستاذ علم الأخلاق والفلسفة السياسية للمواطنة والقومية) «وين نورمان» آرائهما التي يميّزون فيها بين ثلاثة أنواع من المطالب هي حقوق التمثيل الخاص (بالنسبة للجماعات المحرومة)، وحقوق التعددية الثقافية (للمهاجرين والجماعات الدينية)، وحقوق الحكم الذاتي (للاقليات القومية). وتُعتبر المطالبة بالحقوق للنوعين الأوّلين في الحقيقة مطالب تصبُّ في مسار الاندماج في المجتمع الأوسع، فحقوق التمثيل الخاص

يمكن فهمها كإجراءات (مؤقتة) لإزالة العوائق التي تواجهها الأقليات و/ أو الجماعات المحرومة تاريخياً في إسماع صوتها ضمن منابر ومؤسسات ديموقراطية الأكثرية؛ كما أن من شأن إصلاح النظام الانتخابي لتحقيق تمثيل أفضل للأقليات أن يزيح ويعالج كافة أنواع القضايا الشائكة؛ ولكن من الواضح أن الهدف هنا هو تحقيق مزيد من الاندماج في المجتمع السياسي الأوسع وليس الانعزال أو الانفصال.

وينطبق على مطالب نيل حقوق التعددية الثقافية التي تنادي بها الجماعات المهاجرة ما ينطبق على سابقتها؛ فهي مطالب موجهة نحو الاستثناء من تطبيق قوانين أو سياسات بسبب طقوسهم الدينية أو لضمان الحصول على الدعم العام لمبادرات تعليمية و/ أو ثقافية للمحافظة على عناصر من موروثهم: الثقافي والديني وضمان استمراريتها. ويجب النظر إلى ذلك على أنه إجراء يسعى؛ لتسهيل اندماجهم في المجتمع الأوسع وليس طريقاً لتجنب الاندماج. ولكنّ الدعاوى والمطالب بحقوق الحُكم الذاتي وحدها - القائمة على مبدأ حقّ تقرير المصير - هي التي يمكن أن تعرّض الاندماج المدني للخطر، لأنّ هدف المطالبين بهذه الحقوق ليس تحقيق حضور أكبر في مؤسسات الحكومة المركزية، ولكن للحصول على نصيب أكبر من السُّلطة والولاية التشريعية للمؤسسات التي تُهيمن عليها هذه الأقليات القومية.

إنّ التعاطي مع مثل هذه المطالب ومعالجتها من خلال مجرد تكرار التأكيد على مثالية المواطنة المشتركة لا يُعتبر خياراً جاداً وفعالاً. فمن شأن ذلك التعاطي فقط أن يزيد من حدة الاغتراب الذي يشعر به أفراد هذه الجماعات، وأن يغذّي ويحفّز المشاريع السياسية الراديكالية أو الجذرية

في وسطهم بما فيها الانفصال عن الوطن. كما أن القول بأن الاعتراف بحقوق الحُكم الذاتي قد يُضعف روابط المجتمع الأوسع الذي يحمل في طياته افتراض أن هذه الروابط موجودة أصلاً، وأن جزءاً لا يُستهان به من الأقليات القومية تتهاهى وتنسجم مع المجتمع الأوسع. ولكن مثل هذه الافتراضات عادةً ما تكون مُسرفةً في التّفاؤل. فإذا كانت هذه الروابط غير موجودة أصلاً أو بقيت ضعيفة جداً، فالمطلوب هو إنشاء وإطلاق حوار حقيقي بين مجتمع الأغلبية والأقليات، حول ماهية العلاقات العادلة التي يتمُّ من خلالها التّعرف على مواطن الخِلاف. والمأمول هنا هو أن مثل هذا الحوار سيقوّي العلاقات بينهما من خلال وضعها على أرضية أخلاقية وسياسية صلبة، بدلاً من أن يُضعفها، كما يقول (أستاذ العلوم السياسية في جامعة تورنتو الكندية) «جوزف كارنز».

تعرّض هذا التقييم الإيجابي عمومًا، لآثار نموذج المواطنة المتفاوتة على الاندماج المدني، لتساؤلات متزايدة. فالمؤلفون من ذوي التوجّه اليساري من جهة، كانوا ينتقدون سياسة التعدّدية الثقافية لأنّها تجعل من الصعب تحقيق المساواة لتسببها في انحراف «الجهود السياسي بعيداً عن الأهداف العالمية» من خلال تقويض الجهود المبذولة لبناء تحالف له قاعدة عريضة تدعم السياسات الطموحة لعملية إعادة التوزيع، كما قال (أستاذ الفلسفة الأخلاقية والسياسية) «براين باري». ومن جهة أخرى، فإنّ أحدًا من قبيل هجمات تنظيم القاعدة على نيويورك وواشنطن في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وأزمة الرسوم الكرتونية (المسيئة) للرسول - صلى الله عليه وسلّم - التي نشرتها صحيفة يلاندر بوسطن الدانماركية في

عام ٢٠٠٥م (راجع كتابي عالم السياسة الدانماركي «جايت كلاوسن» وعنوانيهما: التحدي الإسلامي: السياسة والدين في غرب أوروبا، ٢٠٠٥م؛ وكتاب: الرسوم التي هزت العالم، ٢٠٠٩م)، وأحداث الشغب في كل من: ضواحي باريس في عام ٢٠٠٥م، وفي لندن في عام ٢٠١١م، وفي استكهولم في عام ٢٠١٧م (وكلها أحداث اندلعت في مناطق يسكنها أغلبية من المهاجرين)، بالإضافة إلى سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في أوروبا، تسببت كل هذه الأحداث في إطلاق ردّة فعل ضدّ سياسات التعدّدية الثقافية المتّبعة في هذه الدُول. بل وأصبح الاعتقاد بأنّ المناداة بالحقوق التي تتطلّبها التعدّدية الثقافية، وهي مناداة بحقوق مشروعة تصبّ في مسار يحقّق الاندماج في المجتمع الأوسع، اعتقادًا مشكوكًا فيه لا سيّما فيما يتّصل بالمهاجرين المسلمين في هذه الدول.

ولتبيد المخاوف من حدوث شكل من أشكال المقايضة بين سياستي: الاعتراف الثقافي وإعادة التوزيع - وهو أمرٌ متوقّع - فقد أشار مناصرو ودعاة التعدّدية الثقافية إلى غياب الدراسات الميدانية التي تؤيّد وتؤكد حدوث تلازم سلبيّ بين تبنيّ سياسات التّعُدُّد الثقافي وسياسات دولة الرفاه الشاملة، كما يشير إلى ذلك كل من (أستاذ العلوم السياسية الكندي) «كيث بانتنغ» و«ويل كيمليكا». وزيادة على ذلك، فإنّ الادّعاءات بأنّ أتباع سياسات التعدّدية الثقافية من شأنها أن تصرف الجهود والوقت والموارد بعيدًا عن مهمّة تبنيّ سياسات إعادة التوزيع، وهي ادّعاءات تفترض أنّ السّعي لتحقيق العدالة لا طائل من ورائه، تبدو تعميمًا زائفًا. بل الأمر على عكس ذلك، فيمكن المجادلة بأنّ: «السّعي لتحقيق العدالة في أحد الأبعاد يساعد في بناء ثقافة سياسية

أوسع تدعم جهود نشر وتعميم العدالة في أبعادٍ أخرى» كما يقول «كيمليكا». وفي نفس السياق، فإن الادعاء بأن توجيه الاهتمام نحو قضايا الاعتراف الثقافي قد تؤدي إلى صرف وتعطيل إحساسنا بغياب العدالة الاقتصادية، يعني أننا نستطيع فقط أن نشعر ونُحسَّ ببُعْدٍ واحدٍ من أبعاد عدم العدالة في وقت واحد. هذا، ويُمكن أن يكون من المقبول أيضًا - وبنفس القدر - أن يكون الشعور بإحساس تجاه نوع معيّن من أنواع غياب العدالة مؤدّيًا ومشجّعًا للإحساس بأشكالٍ أخرى من أشكال عدم العدالة، بدلًا من أن يكون مُعيقًا له.

وفي مسعى من الدول الديمقراطية الليبرالية لمعالجة المشاكل المتعلقة بالوحدة الاجتماعية والمدنية فيها، فقد تبنت هذه الدول سلسلة من السياسات والإجراءات الموجهة نحو ضمان تحقيق اندماج أفضل للمهاجرين إليها؛ ومنها اشتراط: امتلاك المهاجر حدًا أدنى من معرفة لغة أغلبية مواطني البلد للحصول على حقّ المواطنة؛ ومنع استخدام الرموز الدينية في المدارس الحكومية؛ وقد تمّ وصف هذه السياسات في بعض الأحيان بأنها تمثل بشائر ظهور «ليبرالية مفتولة العضلات» (وقد صدر هذا الوصف عن رئيس الوزراء البريطاني «ديفيد كامرون»، ونقله عنه عالم الاجتماع السياسي الألماني) «كريستيان جوبكي أو يوبكي» كبديل لسياسة التعددية الثقافية المتبعة وقتها. هذا وقد دارت حول هذه السياسات نقاشات حامية تناولت زوايا تأثيرها الفعلي واعتمادها كمعيار للمواطنة. إن تطبيق «اختبارات المواطنة» على المهاجرين المقيمين خصوصًا قد أثار نقاشًا محتدمًا في أوساط المفكرين والمنظرين المعياريين، مدارها: تحت أيّ ظرف وبأيّ شكل يُمكن تبرير مثل هذه الإجراءات؟ فالبعض

مثل «جوزف كارنز» طرح رأياً مفاده أن هذه الإجراءات والسياسات غير عادلة أيّاً كان شكلها. فإذا كان المفكّر يعتبر أن العضويّة في المجتمع تنبع من طول الإقامة فيه، كما يعتقد بذلك «كارنز»، إذًا فإنّ أيّ اختبار «يمنع عضوًا كامل العضويّة في المجتمع من أن يصبح مواطنًا فيه يشكّل ظلمًا يجرمه من حقّه في المواطنة» كما يقول (الأستاذ بجامعة واروك «أندرو ماسون»). هذا وقد تبنّى مفكّرون ومنظّرون آخرون موقفًا أكثر إيجابية تجاه اختبارات المواطنة هذه، فقد تمّ النظر إليها كحافز يدفع المهاجرين للإلمام بمعرفة أساسية حول المبادئ الديمقراطية الليبرالية، وحول المؤسّسات السياسية للبلد المضيف وتاريخه. واختبارات المواطنة بهذه الصورة تمثّل أيضًا «اعترافًا وإقرارًا ضمّنيًا بالقيم السياسية للأمة» كما يقول (الفيلسوف والمفكّر السياسي) «ديفيد ميللر». وبمقتضى وجهة النظر هذه، ومع توافر شروط معيّنة: كأن تكون هذه الاختبارات غير صعبة جدًّا أو مكلفة مع إعطاء المتقدمين لدخولها فرصة إعادة التقدّم لها في حال لم يجتازوها... إلخ؛ وفي هذه الحالة لا يوجد شيء يمنع إجرائها (مع أنّ التساؤل العملي حول فاعليتها يبقى معلقًا وبلا إجابة). وعلى النقيض من ذلك، فإنّ اختبارات المواطنة التي يتمّ تصويرها بأنّها «ستجتث» المهاجرين الذين لا يشتركون «معنا» في الإيمان بالقيم الليبرالية يُنظر إليها عمومًا بأنّها لا تتوافق مع المبادئ الليبرالية. وقد أدّى ذلك ببعض المفكّرين والمنظّرين للتساؤل عن مدى «قتل العضلات» ومقداره التي يمكن أن تتمتع بها الليبرالية، كما أشار إلى ذلك «جوبكي».

قامت عدّة دول ديموقراطية ليبرالية بسنّ تشريعات تعطي الدولة صلاحية سحب الجنسية من المدانين أو المشتبه بقيامهم بأنشطة إرهابية؛

وقد صدرت هذه التشريعات في سياق ردِّ فعل هذه الدول على تنامي عدد الحوادث الإرهابية فيها. وتسري هذه التشريعات وتطبَّق على المواطنين ممَّن لديهم جنسيَّتين أو أكثر فقط، وذلك اتِّساقاً مع المبدأ المُعتمد في القانون الدولي القاضي بعدم جواز أن يصبح الإنسان مجرداً من الجنسية (بدون جنسية). هذا ويتمُّ وصف التجريد من الجنسية في هذا السياق أحياناً بأنَّه يمثل «مدّاً لسريان قانون الهجرة واستخدامه لمكافحة الإرهاب»، كما أشار إلى ذلك كل من: (أستاذة القانون في جامعة تورنتو) «أودري ماكلين»، و(أستاذ الفلسفة والنظرية السياسية والأخلاق في جامعة أستراليا الوطنية) «كرستيان باري»، وزميلته (أستاذة النظرية السياسية للهجرة والأسرة في جامعة أمستردام) «لورا فيراكويولي». ورغم أنَّ هذه الدُول لا تستطيع ترحيل مواطنيها فإنَّ التجريد من الجنسية يسمح لها أولاً بسحب الجنسية (تجريده من حقِّ المواطنة) ثمَّ يأتي الترحيل بعدها. وتُشير مثل هذه التشريعات عدداً من القضايا المعيارية؛ وأولها: أنَّ تلك التشريعات تبدو متعارضة مع الفكرة البديهية والمستقرَّة القائلة بأنَّ المواطنة حقٌّ وليست ميزة، كما ذكر ذلك كل من (أستاذ السياسة والهجرة القسرية في جامعة أكسفورد «ماثيو قبني»، و«أودري ماكلين». وثاني هذه القضايا المثارة حول هذه التشريعات هي أنَّها تُضعف (الشعور) بالأمن المُصاحب تلقائياً لصفة المواطن؛ حيث يمكن وصفها بأنَّها تمثِّل خفضاً لمرتبة المواطنة وإنقاصاً لها لتصبح «مرتبة أدنى وهي الإقامة الدائمة»، كما ذكرت ذلك «أودري ماكلين». وتُطرح ثالثاً مسألة استهداف المواطنين ممَّن يحملون جنسية ثانية أو أكثر بهذا الإجراء، الذي يعني أنَّ هذا التشريع الجديد يعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية، كما أشار إلى ذلك «ماثيو قبني». وفي

موقف مُناقض لتلك الاعتراضات والانتقادات لهذه التشريعات، يُصرُّ عددٌ من المفكرين والمنظرين على أنَّ الطبيعة الخاصَّة للجرائم الإرهابية (المماثلة لأعمال الحرب الموجهة ضدَّ الدولة) تستدعي وتسوِّغ هذا النوع من الاستجابة وردِّ الفعل التشريعي، كما أشار إلى ذلك (أستاذ القانون في جامعة ييل) «بيتر تشوك» و«كرستيان جوبكي». أمَّا بالنسبة للقلق من أنَّ هذه التشريعات تميِّز ضدَّ المواطنين مزدوجي الجنسية، فيمكن الردُّ عليه بأنَّ الفرق في المعاملة بين المواطنين وحيدى الجنسية والمواطنين مزدوجي الجنسية له ما يبرِّره نظرًا لأنَّ عواقب التجريد من المواطنة أو الجنسية هي أيضًا مختلفة تمامًا في الحالتين. فالأفراد الذين يحملون جنسية واحدة هم الذين يواجهون التحوُّل إلى وضعيَّة انعدام الجنسية (بحيث يكونوا بذلك بدون جنسية) نتيجةً لتجريدهم منها، كما يقول بذلك كلُّ من: «كريستيان باري» و«لورا فيراكيولي». ويتفق المشاركون في النقاش ويلتقون على أفضيَّة مشتركة عندما ينتقدون الشكل المعين الذي اتَّصفت به بعض القوانين والتشريعات وأشهرها قانون الجنسية والهجرة واللجوء البريطاني الصادر في عام ٢٠٠٦م. ففي أعقاب التفجيرات التي استهدفت محطات القطارات السائرة تحت سطح الأرض في لندن في ٧ يوليو ٢٠٠٥م، صدر هذا القانون بصيغته الجديدة التي تُخفِّف معيار الحرمان (من الجنسية) الوارد في نسخة القانون الصادرة في عام ٢٠٠٢م (وهو اختبار ومعيار «المصالح الحيوية للدولة») واستبداله بمعيار أكثر ضعفًا وأشدَّ غموضًا، وهو أنَّ تمتع الفرد بالمواطنة «لا يُفضي لتحقيق الصالح العام»، كما اقتبسها أستاذ السياسة بجامعة أكسفورد «ماثيو قبني». وسيبقى باب التساؤلات مفتوحًا على مصراعيه بشأن ما إذا كان لهذا المعيار أو أيِّ معيار يماثله أدنى درجة من الأثر الرَّدع عن ارتكاب مثل هذه الأفعال.

إنَّ وجود مخاوف بشأن قدرة واستعداد المهاجرين المسلمين للاندماج في الديمقراطيات الليبرالية الغربية تفسّر التفكير والاهتمام الدؤوب بشأن العلاقات المعقّدة بين الثقافات العلمانية الليبرالية السائدة في الغرب والدين. فقد انصبت الجهود البحثية على مسألة شائكة تدور حول موقع الدين في المجال العام، كما أشار إلى ذلك كل من (المفكر السياسي وعضو مجلس اللوردات البريطاني عن حزب العمال) «بهينكو بارينغ» و(أستاذة النظرية السياسية في جامعة أكسفورد) «سيسيل لابورد» و(أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة نيو ساوث ويلز الاسترالية) «جيفري براهم ليفي» و(أستاذ علم الاجتماع والسياسة بجامعة بريستول البريطاني الباكستاني الأصل) «طارق مودود»؛ كما ركّزت البحوث أيضاً على الموقع الذي تشغله المرأة في التصورات الدينية التقليدية وخصوصاً في الإسلام. فهل مُراعاة الحساسيات الدينية والتوافق معها تكون على حساب إضعاف حقوق المرأة؟ وما معيار التوازن السليم بين مبدأ المساواة بين الجنسين التي رسّختها الديمقراطيات الدستورية واحترام الحرّية الدينية؟

## الخلاصة (أ)

إنَّ ما تناولناه من نقاشات مُعاصرة دارت حول المواطنة قد كشف عن وجود تباين وخلافات واسعة حول أبعاد أو عناصر المواطنة الثلاثة. فالمواطنة بوصفها وضعٌ قانونيُّ هي الرُّكن الرُّكين الذي تستند إليه التصورات المُعاصرة، والجوهر الذي تُقاس به المواطنة يتمثل بالمبدأ الذي يقضي بأن يتمتَّع كلُّ المواطنين بحقوق متساوية. ومع ذلك فيتَّفَق أغلبية المفكرين حاليًّا على أنَّ المساواة في النظر إلى مصالح الأفراد قد ينتج عنها، وبشكل مُبرَّر في بعض الأحيان، إيلاء معاملة تفضيلية من الدولة. إنَّ من شأن القبول الواسع بهذا المبدأ أن يفتح الباب على مصراعيه لظهور خلافات وتباينات حول التفاصيل، كما ظهر ذلك من تكرار النقاشات حول التمييز أو مبدأ العمل الإيجابي أو التفضيلي وحقوق الأقليات. وقد أصبحت هذه النقاشات وهذا الجدل سمة مميزة للمجتمعات الليبرالية، وأصبحت الحوارات القانونية والسياسية ناضجة في التعاطي معها. لكنَّ

هـ يستكمل مبحث «المواطنة» الوارد في موسوعة ستانفورد للفلسفة استعراض النقاشات الفكرية الدائرة حولها في البلدان الغربية (أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا) وتمَّ تناولها تحت عناوين فرعية هي:  
أ- الليبراليون الوطنيون وليبراليو ما بعد الوطنية، والجدل الدائر بين أنصار وخصوم مفهوم المواطنة المتفاوتة.  
ب- تحدي العولمة لمفهوم الدولة الوطنية ذات السيادة والمواطنة فيها. وجاء استعراضها بالتفصيل تحت عناوين منها: المواطنة والحدود، والمواطنون وغير المواطنين والحقوق، تباشير المواطنة العابرة للأوطان بين المشككين بها والمُبشِّرين بها.

ج- الجهة الجديدة للمواطنة.  
وهذه النقاشات المتشعبة شديدة الصلة بالواقع والحراك المدني الغربي بأجنحته الأوروبية والأمريكية الشمالية والأسترالية، وبعيدة كل البعد عن الواقع والحراك المدني الخليجي والعربي الذي لا يزال يعيش ويتفاعل مع أبعادها وأساسيات المواطنة فكرًا وممارسة على المستويين: الرسمي والشعبي.

ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)

القلق الأعمق، الذي زاد من تفاقمه بروز أشكال جديدة من العنف السياسي، يتمحور حول تحقيق توازن مناسب بين الاعتراف بالخلاف والتأكيد على المبادئ المشتركة التي يؤمن بها كافة المواطنين.

فما مدى صلابة الهوية التي يمكن أن توفرها المواطنة في مجتمعات ذات تركيبة معقدة ومتنوعة داخليًا؟ يكمن هنا إشكال يصعب حله، ذلك أن إدراكنا للطبيعة التعددية للمجتمعات المعاصرة يقودنا إلى تأكيد أهمية المبادئ: القانونية والسياسية العامة (الديموقراطية، حقوق الإنسان، حكم القانون) بدلاً من التأكيد على الرموز التقليدية للجنسية: أي التاريخ والثقافة المشتركة. ويؤكد دُعاة ما بعد المواطنة خصوصًا على الدور الذي تؤديه الممارسة السياسية الديمقراطية في تحقيق الاندماج الاجتماعي. ومع ذلك فإن حجم ودرجة تعقيد المجتمعات الليبرالية المعاصرة يربحان جعل هذه الممارسة قليلة الأهمية وضعيفة الأثر في حياة معظم المواطنين؛ وهذه حقيقة تعكسها المستويات المتدنية للمشاركة في المؤسسات السياسية الرسمية. فهل نحن لا نتوقع الكثير من النتائج التي تُفرزها الممارسة السياسية الديمقراطية في ظل الظروف الراهنة؟

يضعنا هذا السؤال وجهًا لوجه أمام المسألة الشائكة المتعلقة بالسلطة السياسية للمواطنين، وهي المسألة التي طالما كانت مثار جدل بين: الليبراليين والجمهوريين وفي صلب نقاشاتهم. وسواء فهمنا الديمقراطية بوصفها حكومة ذاتية مدنية (وهي رؤية الجمهوريين) أو على أنها تعني القدرة على ممارسة الهيمنة والتحكم بالحكومة (وفق رؤية الليبراليين)، فليس من السهل تحديد كيف يمكن للمواطنين ممارسة سلطة سياسية مؤثرة في المجتمعات المركبة، وبأي آليات مؤسسية يمكنهم ممارسة ذلك.

وقد برزت هذه الإشكاليات في الجدل الدائر حول المواطنة العابرة للوطن (المن يحملون أكثر من جنسية). ورغم أن المواطنة العالمية يُمكن فهمها أولاً وقبل كل شيء كوضع قانوني يتيح ويضمن التمتع بعدد من حقوق الإنسان الأساسية، إلا أن معظم المفكرين يتفقون على أنها يجب ألا تكون ذات طبيعة قانونية صرفة، بل يجب أن تتضمن بُعداً سياسياً مهماً. لكن الدارس لذلك يستشعر وجود حالة من عدم الاطمئنان واليقين عندما نصل إلى مسألة تحديد المقاييس المعرفية الملائمة وتعيين المؤسسات التي يمكن من خلالها مقاربة ذلك.

وفي النهاية، فإنّ تنحيتنا جانباً لما ورد من شرح في موسوعة «ديديروت وألمبرت» (الصادرة في فرنسا في القرن الثامن عشر) بشأن التمييز بين الرعيّة والمواطنين قد يكون موقفاً متعجلاً. فإذا كان وصف المواطن في الجماعة السياسية الديموقراطية الليبرالية يعني شيئاً أكثر من وضع قانوني لفرد من الرعيّة، فعلياً أن نكون مستعدين لبيان ماذا يتبع هذا القدر «الأكثر». إن هذه النقطة العمياء العصيّة على الفهم في نظريات المواطنة تؤدّي بنا إلى مواجهة أكثر المسائل تعقيداً والمتصلة بجوهر إمكان تحقيق حياة ديموقراطية في العالم المعاصر.

## نظرية «توماس مارشال» لحقوق المواطنة<sup>(٦)</sup>

أصبح «توماس همفري مارشال» (١٨٩٣-١٩٨١م)، أستاذ المؤسسات الاجتماعية بكلية لندن للاقتصاد في جامعة لندن، مشهوراً كمؤرِّخ وصاحب نظرية اجتماعية حول المواطنة وحقوق الرِّعاية الاجتماعية. ويُعتبر «مارشال» أحد الآباء المؤسِّسين للأفكار الحديثة في العالم حول هذه المبادئ، وشخصية محورية في صياغة ونشر أطروحات جديدة لها صداها الواسع في العالم وتأثيرها في صياغة الأفكار والقناعات بشأن سياسات الرعاية الاجتماعية وتشريعات وقوانين المواطنة والحقوق الاجتماعية الأساسية.

ألقي «مارشال» محاضراته في جامعة كامبردج عن «المواطنة والطبقة الاجتماعية» في صيف عام ١٩٤٩م؛ وجاءت محاضراته بتوقيت أتى بعد إقرار قانون الجنسية البريطاني لعام ١٩٤٨م وقبل أسابيع قليلة من إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٩م. وكانت أوروبا في هذا الوقت تمرُّ وتُمور بنقاشات واسعة ومعتمقة عن المواطنة وحقوق الإنسان

٦ مترجمة بتصرف من ورقة بحثية كتبها د. «جوسى هاريس»، الأستاذ في كلية سانت كاثرين بجامعة أكسفورد، بعنوان المواطنة في بريطانيا وأوروبا: بعض الحلقات المفقودة في نظرية الحقوق ل«توماس مارشال»، نشر الورقة مركز البحوث في السياسات الاجتماعية، جامعة بريمن، ألمانيا، ٢٠١٠م.

Citizenship in Britain and Europe: some missing links in T. H. Marshall's theory of rights, Jose Harris, 2010, Zes-Arbeitspaper, No. 2010/02.

بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أجمع الدّارسون والمعلّقون على اعتبار هذه المحاضرات عن المواطنة والطبقة الاجتماعية محطةً فكريةً فارقةً ساهمت في تغذية وإثراء وإضافة مضامين جديدة إلى الفكر السائد عن الحقوق العامّة. وقد تركت هذه المحاضرات بصمة واضحة وبُعْدًا اجتماعيًا قويًا في الفكر البريطاني والأوروبي حول ما يعنيه مفهوم المواطنة. وقد ساعد على انتشار وشعبية هذه المحاضرات رونق أسلوبها ومباشرتها وبُعدها عن الحشو في طرح وشرح فكرة المواطنة ومضامينها. وقد كان نموذج المراحل الثلاث للمواطنة وحقوقها الذي طرحه «مارشال» - ببساطة وأناقة - ذا جاذبية طوال ما يزيد على النّصف قرن ولا يزال لدى الكثيرين من دارسي علم الاجتماع، الذين استخدموه كدليل وبوصلة لتحديد مسار دراستهم ونقاشاتهم حول ما تعنيه المواطنة، في خضمّ معقّد من التّطورات المؤسّسية الحديثة، ليس فقط في بريطانيا وأوروبا بل وفي عموم المجتمعات التقليدية في العالم التي تمرّ بدورها في عملية تحوّل نحو الحدّثة الاجتماعية والسياسية.

طرح «مارشال» في نظريّته فكرة «المواطنة الاجتماعية - الاقتصادية» حيث يكون لكلّ فرد حقّ معلوم في الموارد والثروات المادّية الأساسيّة على غرار حقّه الثابت في المشاركة السياسيّة عبر الإدلاء بصوته في الانتخابات العامّة. وقد أثمرت تأمّلاته وطروحاته صياغة «نموذج مارشال» ذائع الصّيت ذي المراحل الثلاث لتاريخ تطوّر المواطنة الحديثة. وقد ربّ هذا النموذج المكتسبات التاريخيّة التّقدّمية التي تحقّقت للشّعب البريطاني في مجالات الحقوق: المدنيّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة على مدار القرون: الثامن عشر والتّاسع عشر والعشرين. إنّ إحدى أهمّ نقاط القوّة الرئيّسة

ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيّسة في الفكر الغربي)

في تحليل «مارشال» هي تأكيده على أن المواطنة ليست مفهومًا نظريًا مجردًا وساكنًا، بل هي جزء من عملية تطوُّر وتكْيُف مستمرَّة وواقعية. فقد كانت فكرة المواطنة حتَّى بداية القرن التاسع عشر تعنى نوعًا من العضوية السَّلبية في مجتمع سياسي معيَّن. وقد تمَّ تحطيم مفهوم المواطنة السَّلبية هذا والقضاء عليه بعُنف في سياق مخاض الصِّراعات الفكرية والعقائدية والأيدولوجية للثورة الفرنسية: (١٧٨٩ - ١٧٩٩م)؛ هذه الثَّورة التي ضحَّت أفكارًا جديدةً ومتنوعةً في صُلب النقَّاش الفكري والعلميِّ عمَّا تعنيه المواطنة والحقوق المدنيَّة والفضائل والمثُل المدنيَّة التي استقتها الثورة الفرنسية من التَّراث السياسيِّ لجمهورية روما (خلال الفترة من ٢٧ قبل الميلاد حتى عام ٥٠٩م).

اتجه العديد من الأفكار الأوروبيَّة خلال حِقبة ما بعد «النَّابليونية»: (١٧١٩-١٨١٥م) نحو نموذج للمواطنة والحقوق مختلف تمامًا عمَّا سبقه؛ وتمَّ تأسيس النموذج الجديد استنادًا إلى معايير الانتساء العرقي والحِسية وصلة القرابة. وقد تمَّ ترجمة هذا النموذج عمليًّا عبر تدوين دستور رسمي وتطبيق سياسة التجنيد الإلزامي. وقد بقيت بريطانيا لوحدها مُحفظة بنموذج يعتمد على نوع ضمني وعمليٍّ من المواطنة الفعلية (إذ لا يوجد دستور مدوَّن لبريطانيا؛ كما لا يوجد فيها تجنيد إلزامي مطبَّق حاليًّا).

هذا ويُمكن إيجاز لبِّ وفحوى آراء «مارشال» حول المواطنة في الخلاصة التالية:

يرى «مارشال» أن وجود نوع ما من التعدُّد الطبقي في المجتمع -وفق تعريف الطبقة الاجتماعية كمُصطلح وصفي ليس له مضمون

محدّد أو موضوعي، والتي تعنى «هويّة جماعة» ذاتيّة لأناس يرون أنفسهم بأنّ لهم مصالح مشتركة؛ هذا وتتغير حدود ووظائف هذا المصطلح باستمرار طبقاً للظروف - هو أمر حتمي كذلك يحدث في أيّ مجتمع يجرى فيه تبادل للسلع والخدمات. ويستتبع ذلك التعاطي وتبادل المنافع بالضرورة وجود درجة من التفاوت وعدم المساواة في السوق. هذا النوع من عدم المساواة يمكن معالجتها بشكل ما والتخفيف من آثارها الضارّة عبر التّدخل السياسي. ولكنّ فرض التّساوي بين أفراد المجتمع في التّمتع بالمنافع فوق حدّ معيّن يمثّل سياسة فاشلة ترتدّ على فاعلها سلبيّاً، لأنّ من شأن ذلك نسف وتقويض عمليات الإنتاج. هذا وتوجد أيضاً مصادر مهمّة أخرى لظاهرة عدم المساواة الاجتماعية غير النّظام الطّبقي، مثل انعدام فرص الحصول على منافع وميزات المواطنة. يرى «مارشال» أنّ مسيرة عمليّة توسعة وتعميم حقوق المواطنة القانونية والسياسية طوال المائتي سنة الماضية قد قطعت شوطاً قصيراً في معالجة مظاهر عدم المساواة النّاجمة عن النّشاط الاقتصادي. لكنّ القوانين والتشريعات التي تمّ إقرارها (في بريطانيا) قد أوجدت منظومة ناضجة للمواطنة ذات سقف مرتفع، يتمثّل بالحقّ العامّ للمواطن بالحصول على خدمات الضّمان الاجتماعي والتعليم والصّحة والرعاية الاجتماعية. وهكذا ظهر إلى الوجود نوعٌ من المساواة الاجتماعية مبنيٌّ على التّساوي في حقّ التّمتع بالمواطنة الكاملة، التي تضمن شبكة الأمان الاجتماعي الماديّة. ويعتقد «مارشال» أنّ هذا النّوع الجديد من المساواة يُصنّف وينتمي إلى مجموعة الحقوق الاجتماعية للمواطن، والتي من شأنها أن تحدّد بشكل كبير من مظاهر الخلل وأشكال عدم المساواة المتجدّرة في عملية

ما المواطنة؟ (تعريفات المواطنة الرئيسة في الفكر الغربي)

الإنتاج الاقتصادي؛ ولكن لا يوجد مطلقاً سبب يمنع من تعايش هذين النوعين المختلفين تماماً من أنواع توزيع الموارد مع بعضهما؛ حيث يقوم أحدهما بتوفير الموارد والإمكانات اللازمة لرعاية وتمويل النوع الثاني.

منذ أن أطلق «توماس مارشال» نموذجه النظري للمواطنة والحقوق الاجتماعية في عام ١٩٤٩م، تطوّرت بعدها النقاشات والتطبيقات للمواطنة طوال ما يزيد على نصف قرن في بريطانيا وفي بلدان أوروبية وغير أوروبية. وأخذت هذه النقاشات مسارات مختلفة عمّا تصوّره «مارشال». وسلك هذا التطور اتجاهاً عاماً يميل إلى الوسط، ليس فقط حول فكرة ومفهوم المواطنة كآلية لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع والتوافق الطبقي فيه - في إطار الدولة الوطنية - بل حول مسائل عالمية أكبر تتعلق بحق الإنسان في الهجرة والإقامة والهوية الإنسانية، وحول من يحق له أن يجتاز الحدود الوطنية مهاجراً ومن لا يحق له ذلك.

إنّ العودة المعاصرة للاهتمام بنموذج «مارشال» للمواطنة ليست ترفاً وموضة فكرية وأكاديمية عابرة. فأفكار وآراء «توماس مارشال» حول المواطنة والحقوق الاجتماعية والمكانة المدنية للفرد هي وثيقة الصلة بالنقاش الاجتماعي العام السائد عالمياً وفي صلبه بشكل أكبر مما كانت عليه يوم صاغها «مارشال» وأطلقها في محاضراته في جامعة كامبردج عام ١٩٤٩م.

## محاضرة «توماس همفري مارشال» بعنوان (٧): المواطنة والطبقة الاجتماعية (٨)

### تطور حالة المواطنة حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي:

سأكون منسجماً مع اختصاصي كعالم اجتماع إذا ما بدأت محاضرتي بالقول: إنني أقترح تقسيم المواطنة إلى ثلاثة مكونات أو عناصر. لكن هذا التقسيم في هذه الحالة، يُمليه التاريخ بشكل أكثر وضوحاً مما يُمليه المنطق. وسأطلق على هذه المكونات أو العناصر الثلاثة مسميات: المدني، والسياسي، والاجتماعي.

يضمُّ العنصر المدني من عناصر المواطنة مجموعة الحقوق الصَّورية واللازمة لحرية الفرد. وتشمل هذه الحقوق: الحرية العامّة للإنسان، وحرية الاعتقاد والفكر والتعبير، وحرية التملك والدخول في عقود صحيحة، وحقّ التمتع بالعدالة. وهذا الحقُّ الأخير - أي حقّ التمتع بالعدالة - هو من نمطٍ مختلفٍ عن الحقوق الأخرى، لكونه حقاً يتصل بإثبات كافة حقوق الفرد والدفاع عنها بشرط تحقيق المساواة مع الآخرين، على أن يتم ذلك وفق مسطرة القانون العادلة. ويبدو لي أن أقرب المؤسسات ارتباطاً بالحقوق المدنية هي السُّلطة القضائية.

٧ «توماس همفري مارشال» (١٨٩٣-١٩٨١م)، أستاذ المؤسسات الاجتماعية بكلية لندن للاقتصاد، جامعة لندن.  
8 Citizenship and Social Class, Thomas Humphrey Marshall, Cambridge University Press, 1950.

وأعني بالعنصر السياسي من عناصر المواطنة: حقّ المشاركة في تولّي سلطة سياسية كعضو في هيئة تتمتع بصلاحيّة سياسية، أو كناخب يختار أعضاء هذه الهيئة أو السُّلطة السياسية. والمؤسّسات ذات الصلة بممارسة ذلك الحقّ هي البرلمان أو مجلس الأمة أو الشَّعب ومجالس الحكومات المحليّة.

وأقصد بالعنصر الاجتماعي من عناصر المواطنة: ذلك النطاق من الحقوق الذي يمتد؛ ليشمل حقّ الحصول على قدرٍ معقول من الأمن والرّفاه الاقتصادي، وصولاً إلى حقّ المشاركة والتمتع الكاملين في الموروث الاجتماعي، وأن يعيش الفرد حياة إنسان متمدّن ومتحصّر طبقاً للأعراف السائدة في المجتمع. وأكثر المؤسّسات التصاقاً بهذه الحقوق هي مؤسّسات النظام التعليمي ومؤسّسات قطاع الخدمات الاجتماعية.

سادت في العصور الماضية ثلاث طروحات فكرية حول عناصر المواطنة هذه وقد تمّ دمجها في سياق واحد. فقد تمّ خلال تلك الحقبة التاريخية مزج الحقوق ببعضها، لأنّ السُّلطات والمؤسّسات التي تُعنى بها قد تمّ دمجها. وكما قال (المؤرّخ والفقيه القانوني الإنجليزي) «فريدريك ويليام ميتلاند»<sup>(9)</sup>: «كلّما أوغلنا في تتبّع تاريخنا تعدّر علينا رسم حدود واضحة ودقيقة تفصل بين الوظائف المتنوّعة التي تتولّاها الدولة، فالسلطة ذاتها هي بمثابة مجلس تشريعي ومجلس وزراء تنفيذي وسلطة قضائية... وأينما التفتنا، ونحن نسير من الماضي إلى الحاضر، فإننا نلاحظ ما تُطلق عليه الفلسفة السائدة حالياً الاتجاه نحو التمييز والفصل بين السُّلطات».

يتحدّث «ميتلاند» هنا عن حالة المزج أو الخلط بين المؤسّسات والحقوق السياسيّة والمدنية وتداخلها ببعضها. في حين أنّ حقوق الإنسان

9 Frederic William Maitland (1906 – 1850).

الاجتماعية هي أيضاً جزء من هذا المزيج، ومتفرّعة من الوضع أو المكانة الاجتماعية، التي تحدّد أيضاً نوع العدالة التي يُمكن أن يحصل عليها الفرد، ومن أين له أن يحصل عليها؟ وما الطّريقة التي يمكنه من خلالها المشاركة في إدارة شئون الجماعة التي يتمتع بعضويتها؟ ولكنّ هذه المكانة أو الرّتبة الاجتماعية ليست مثل المواطنة بالمعنى الحديث للكلمة الذي نفهمه.

إنّ المكانة أو وضع الفرد في المجتمع الإقطاعي هي عنوان وسمّة للطبقة التي ينتمي إليها الإنسان ومقياس لعدم المساواة. فلم يكن ثمّة مجموعة محدّدة أو مسطرة واحدة لتعريف الحقوق والواجبات التي يتمتّع بها كافّة النّاس -سواء كانوا أنبياء أو عواماً، وأحراراً أو عبيداً- بحكّم انتمائهم كأعضاء في المجتمع. لم يوجد هناك بهذا المعنى، قاعدة للمساواة بين المواطنين، تتمّ مقارنتها مع قاعدة عدم المساواة أو التّفاوت بين الطبقات. ففي حواضر أو مُدُن القرون الوسطى (في أوروبا)، من جانب آخر، كانت ثمّة أمثلة على وجود مواطنة حقيقية ومتساوية. ولكن ما تحويه هذه الحالات من حقوق وواجبات كانت ذات طبيعة محلّية خالصة. بينما المواطنة التي أرغب هنا في تتبّع تاريخها -هي بحكّم تعريفها- تشمل كافّة من هم في الوطن الواحد، أو بعبارة أخرى هي وطنيّة الطّابع.

### الأثر المبكر لفكرة المواطنة على الطبقة الاجتماعية:

إنّ هدفي في هذا الجزء من المحاضرة هو تتبّع الخطوط العريضة لتطوّر فكرة أو واقع المواطنة في إنجلترا حتّى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي. ولتحقيق هذا الغرض فقد قسّمت المواطنة إلى ثلاثة عناصر هي: عنصر

مدني، وآخر سياسي، وثالث اجتماعي. وأحاول هنا بيان أن الحقوق المدنية قد جاءت وتحققت أولاً، وأنها قد تمّ فرضها على نحو يشبه شكلها المعاصر قبل إقرار أول قانون للإصلاح في عام ١٨٣٢م من البرلمان<sup>(١٠)</sup>. ثمّ جاءت بعدها الحقوق السياسية التي تُعتبر عملية تعميمها وتوسعتها أحد الملامح الرئيسة لمجريات الأحداث في القرن التاسع عشر، رغم أن مبدأ أو قاعدة المواطنة السياسية المتساوية والشاملة لم يتمّ إقرارها إلا في عام ١٩١٨م. أمّا الحقوق الاجتماعية، من جهة أخرى، فقد تمّ تهميشها لدرجة الاختفاء طوال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ولم تبدأ هذه الحقوق الاجتماعية في الظهور والانتعاش إلا من خلال تطوير منظومة التعليم العام الابتدائي؛ ومع ذلك لم يتحقّق لهذه الحقوق الشراكة المتساوية مع العنصرين الآخرين للمواطنة المدني والسياسي إلا في القرن العشرين.

إنّ المواطنة هي وصفٌ يمكن إطلاقه أو مكانة يتمّ إسباغها على أولئك الذين هم أعضاء كاملية العضوية في المجتمع. وكافة من يجوزون صفة المواطنة هم متساوون في الحقوق والواجبات المرتبطة بهذه الصفة. ولا توجد مسطرة مُجمع عليها عالمياً تحدّد ماهية حقوق وواجبات المواطنة. ولكنّ المجتمعات التي تكون فيها المواطنة مفهوماً وحالة صاعدة يصبح لديها تصوّر ذهنيّ مُتخيّل لما تعنيه المواطنة المثالية، بحيث يُمكن أن يقاس عليه ما يتحقّق من إنجازات، ويصوّب نحوها الطُموح، وتُعلّق عليها الآمال. إنّ الدافع للسعي نحو التقدّم في الدّرب المرسوم هو الرغبة في إشباع حاجةٍ لتحقيق درجة أرقى من المساواة، وإثراء للمضمون الذي تتألّف منه مكانة المواطنة، وزيادة عدد من يتسبون إليها ويتمتّعون بها.

10 The Reform Act of 1832, UK Parliament.

إنَّ النِّظامَ الطَّبَقِيَّ، من جانب آخر، هو نظامٌ يجسِّدُ عدمَ المساواة؛ وهو نظامٌ أيضًا شأنه كشأنِ المواطنة، يمكن أن يستند إلى مجموعة من المبادئ المثالية والمعتقدات والقيَم. لذا فمن المعقول أن نتوقَّع أن أثر المواطنة على نظام الطبقة الاجتماعية يمكن أن يأخذ شكل صراع بين مبدئين مُتعارِضين. وإذا كنت مصيبًا في رأيي بأنَّ المواطنة قد أصبحت مؤسَّسة صاعدة في إنجلترا منذ النِّصف الثاني من القرن السابع عشر على الأقلِّ، لذا فإنَّ من الواضح أنَّ نموَّها قد تصادف وتزامن مع صعود الحركة الرأسمالية، التي هي نظام لا يعرف المساواة بطبيعته، بل هي نظام عدم المساواة بعينه. يبرز هنا أمرٌ يحتاج إلى توضيح، فكيف يمكن لهذين المبدئين المتعارضين أن ينموا ويزدهرا جنبًا إلى جنب وفي نفس التربة؟ وما الذي جعل ذلك التعايش ممكنًا بحيث يتوافق كلُّ منهما مع الآخر وأن يصبحا -ولو لبعض الوقت- حلفاء بدلًا من أن يكونا خصمين؟ إنَّ هذه المسألة وثيقة الصِّلة بالموضوع، لأنَّ من الواضح أنَّ مبدأ المواطنة والطبقيَّة الرأسمالية، في القرن العشرين، هما في حالة حرب.

إنَّ فكرة المواطنة، حتَّى في أشكالها المبكرة، كانت قاعدة للمساواة؛ وتُعتبر المواطنة خلال هذه الفترة مؤسَّسة نامية. بدأت المواطنة في مسيرة النُّمو انطلاقًا من نقطة كان كلُّ النَّاسِ عندها أحرارًا وقادرين على التمتع بالحقوق نظريًا، وتدرَّجت المواطنة ونمت عبر إثراء كتلة الحقوق التي استطاع النَّاس الحصول عليها. إلا أنَّ هذه الحقوق المكتسبة لم تتعارض مع مظاهر عدم المساواة السائدة في المجتمع الرأسمالي، بل على العكس من ذلك، فقد كانت ضرورية للمحافظة على ذلك النوع المميِّز من عدم المساواة. ويمكن تفسير ذلك الوضع على حقيقته على

النَّحو التالي: إنَّ جوهر المواطنة في هذه المرحلة يتكوَّن من حقوق مدنية؛ وقد كانت الحقوق المدنية لا غنى عنها لطبيعة اقتصاد السوق التنافسية؛ فقد أتاحت هذه الحقوق لكلِّ إنسان القدرة على التعاطي ككيان مستقلٍّ ضمن عملية التدافع والتنافس أو الصِّراع الاقتصادي، وذلك كجزء من مكانته الخاصة. وهذه القدرة جعلت من الممكن حرمان الفرد من الحماية الاجتماعية استنادًا إلى أنَّه يمتلك القدرات والوسائل لحماية نفسه بنفسه.

إنَّ المقولة الشهيرة (للفقيه والمؤرِّخ القانوني البريطاني) «السير هنري ماين»<sup>(11)</sup> والتي تنصُّ على: «أنَّ المسار العامَّ لحركة المجتمعات المتطوِّرة كانت تتَّجه حتَّى الآن من المكانة والنظام الطبقيين باتجاه العقد الاجتماعي» إنَّها تعبرُ عن حقيقة راسخة قد أكَّدها وشرحها - وفق مصطلحات متفاوتة - العديد من علماء الاجتماع. ولكنَّ هذه المقولة تحتاج إلى تحديد وتقييد، وذلك لأنَّ كلاً من: المكانة والعقد الاجتماعي كانا معروفين ومنتشرين في كافة المجتمعات إلَّا في المجتمعات الأكثر بدائية. وقد أقرَّ «ماين» نفسه بذلك عندما ذكر - لاحقًا في نفس الكتاب - أنَّ من ينتمون إلى الجماعات الإقطاعية الأولى كانوا على النقيض من أسلافهم القدامى، غير مرتبطين ببعضهم برباط العاطفة المجرَّدة، ولم يحدث اجتماعهم بدافع خيالي أو مُصطنع؛ إنَّ الرابطة التي جمعت بينهم كانت هي العقد الاجتماعي. لكنَّ العامل التعاقدية في النظام الإقطاعي قد تعايش مع النظام الطبقي المبنيَّ على التمايز بالرُّتبة الاجتماعية. وقد ساعد رسوخ العقد، وتحوُّله إلى عُرْف وعادة متأصلين مستقرِّين على إدامة النَّظام الطبقي. واحتفظ العُرْف بشكل وصور التعاملات المتبادلة دون أن يعكس حقيقة وجود الاتفاق الحرِّ بين

11 Sir Henry Maine (1822 - 1883).

طرفيها. إنَّ العقود المعاصرة لم تنشأ من العقد الاقطاعي؛ بل هي تشير إلى تطوُّر جديد كان الإقطاع عقبة في طريقه، لذا فقد كان من الواجب إزاحته جانباً؛ ذلك بأنَّ العقد بصورته الحديثة هو بالأساس اتفاق بين أناس أحرار ومتساوين في المكانة، ولكنَّ ليس بالضرورة أن يكونوا متساوين في السُّلطة. إنَّ المكانة لم يتمَّ استبعادها من النُّظام الاجتماعي. ولكنَّ المكانة التفاضلية المرتبطة بالطبقة والوظيفة والعائلة تمَّ الاستعاضة عنها بمكانةٍ موحَّدة هي المواطنة، التي تُعتبر الأساس والقاعدة للمساواة التي يمكن أن ينشأ عليها مبنى عدم المساواة الطبقي.

كان من الواضح أنَّ مكانة المواطنة هذه تمثل عوناً للرأسمالية واقتصاد السوق الحرِّ، وليست خطراً يهدِّدها، لأنَّ الحقوق المدنية تهيمن عليها، وهي التي تمنح الأهلية القانونية لكسب أشياء يرغب الفرد في تملكها ولكنَّها لا تضمن له عملية الاقتناء الفعلي لأيِّ منها. إنَّ حقَّ التملك ليس حقاً لاقتناء ممتلكات بعينها، ولكنَّه حقٌّ مبدئي يتيح للفرد إمكانية الحصول على ما يريد من أشياء إن استطاع إليها سبيلاً، والاحتفاظ بها وحمايتها إذا ما حصل عليها. ولكن إذا استُخدمت هذه الحجج النظرية لتُقنع الفقير المحتاج بأنَّ حقوقه في التملك هي نفس حقوق صاحب الملايين، فمن المحتمل أن يتهمك بالعبث والسُّخرية منه. كما أنَّ حقَّ حرية التعبير له قيمة حقيقية ضئيلة كذلك عندما لا يكون لديك ما يستحقُّ القول، بسبب ضعف مستوى التعليم، أو أنَّك لا تملك وسيلة تجعلك قادراً على إسماع صوتك والتعبير عن رأيك.

لكنَّ هذه الأشكال الصَّارخة لعدم المساواة لا تعود إلى قصور في الحقوق المدنية، بل تعود إلى انعدام الحقوق الاجتماعية. هذا وقد كانت الحقوق

الاجتماعية تمرُّ في حالة من الجمود في منتصف القرن التاسع عشر؛ لكن إقرار البرلمان البريطاني لقانون الفقراء في عام ١٨٣٤م<sup>(١٢)</sup> قد شكّل عونًا للرأسمالية وليس خطرًا عليها، لأنّه أبقى قطاع الصناعة من المسؤولية الاجتماعية الكاملة تجاه العمّال ومن الأعباء الخارجة عن مقتضيات عقد العمل؛ بل وزاد هذا القانون من حدّة القدرة التنافسية في سوق العمل. وكان تعميم التعليم الابتدائي عونًا كذلك للرأسمالية، لأنّه رفع من قيمة العامل، وزاد من قدرته وكفاءته الإنتاجية دون الحاجة إلى تعليمه زيادة على الحدّ الذي يتطلّب مستواه الوظيفي.

وهكذا فبالرغم من أنّ المواطنة قد حقّقت -حتى نهاية القرن التاسع عشر- القليل من الإنجاز لخفض مظاهر عدم المساواة الاجتماعية، إلّا أنّها ساعدت على توجيه عمليّة التطوُّر نحو مسار أدّى مباشرة إلى اعتماد السياسات القائمة على المساواة في القرن العشرين. كما كان للمواطنة تأثير أيضًا في الاندماج الاجتماعي، أو كانت -على الأقل- عنصرًا مهمًّا من عناصر عمليّة اندماج مستمرّة.

تتطلّب المواطنة... إحساسًا مباشرًا بالانتماء إلى عضوية مجتمع مبنيّ على الولاء لموروث حضاري واحد، هو ملك مشاع أو مشترك بين أفرادهِ. إنّ المواطنة هي ولاء رجال أحرار لهم حقوق ويحميهم قانون واحد. ويرسّخ الكفاح والمثابرة من أجل نيل هذه الحقوق هذا الإحساس والشعور بروح المواطنة؛ كما تؤكّد عملية التمتع بهذه الحقوق -بعد انتزاعها كذلك- هذا الشعور بحسّ المواطنة. ونرى ذلك التطوُّر بوضوح فيما جرى خلال القرن الثامن عشر، الذي شهد ميلاد ما يُعرف بالضمير الوطني المعاصر علاوةً على الحقوق المدنية الحديثة.

12 Poor Law of 1834, UK Parliament.

إنَّ الوسائل والأساليب المعتادة لممارسة الديمقراطية الحديثة قد صاغتها الطبقات العُليا في المجتمع، ثم تمَّ إنزال هذه الوسائل والأساليب بعد ذلك -خطوة خطوة- إلى الطبقات الدنيا وتعميمها عليها: فالصحافة السياسية التي كانت موجَّهة للنخبة، أعقبها صدور الجرائد المتاحة لجميع من يعرف القراءة؛ وكذلك كان الحال بالنسبة للاجتماعات العامَّة، وحمولات الدَّعاية والضغط وتجمُّعاتها للترويج للقضايا والمطالب العامَّة. ولم تُفلح إجراءات القمع والمقاومة لمسار التَّطور ولم تنجح في صدِّ هذا الطُّوفان. وقد رافق بروز مبدأ المواطنة انتشار الرُّوح الوطنية لتجسَّد اللُّحمة ولتعبَّر عن الوحدة التي تغذي هذا الحراك والزَّخم المُثير للجدل.

إنَّ هذا الضمير الوطني النَّامي، وهذا الرَّأي العام المُستيقظ، وتلك الطَّلائع الأولى لنوع من مشاعر الانتماء لعضوية المجتمع والتُّراث المشترك، لم يكن له أيُّ أثر مادِّي على بُنية النِّظام الطَّبقي والتمييز أو عدم المساواة الاجتماعية لسبب بسيط وواضح هو: أنَّه حتَّى نهاية القرن التاسع عشر كان السَّواد الأعظم من الطبقة العاملة لم يتمكَّن بعد من امتلاك سُلطة سياسية فاعلة ليستخدمها. هذا، وكان حقُّ الانتخاب في ذلك الوقت قد أصبح واسعاً نسبياً؛ لكنَّ من حصلوا على حقِّ التصويت الانتخابي مؤخراً لم يستوعبوا بعد قيمة هذا الحقِّ ومُحسنوا استخدامه.

إنَّ الحقوق السياسية للمواطنة مليئة بمخاطر كامنة على النظام الرأسمالي بخلاف الحقوق الاجتماعية؛ على الرَّغم من أنَّ الذين يسعون لمدِّها وتعميمها بحذر؛ لتشملَّ من هُم في قاع السِّلْم الاجتماعي ربَّما لم يدركوا تماماً مدى فداحة هذه المخاطر. هُوَ لاء بالكاد يُنتظر منهم أن

يستشرفوا ويتوقعوا ما التغيرات الواسعة التي يُمكن أن تحدث من خلال الاستخدام السلمي للسلطة السياسية، دونما حاجة لحدوث ثورة عنيفة ودموية؟

إن المجتمع المنظم ودولة الرفاه لم يظهر ا بعد في الأفق أو أن يكونا في مدى رؤية السياسي الواقعي. لقد بدت قواعد اقتصاد السوق والنظام التعاقدي من القوة والرسوخ بدرجة تكفي لصد أي هجوم مُحتمل عليهما. كان هناك - في الحقيقة - بعض المبررات لتوقع أن الطبقات العاملة - بعد أن أصبحت متعلّمة - يمكن أن تقبل المبادئ الأساسية للنظام، وأن ترضى بالاعتماد على الحقوق المدنية للمواطنة لضمان حمايتها وتحقيق تقدّمها. ولا تحتوي هذه الحقوق المدنية على خطر واضح يهدد الرأسمالية التنافسية. لقد عززت وجهة النظر هذه حقيقة أن الاعتراف بحقّ التفاوض الجماعي كان أحد الإنجازات الرئيسة للسلطة السياسية في أواخر القرن التاسع عشر. وقد عنى ذلك أن التقدّم الاجتماعي يُمكن أن يتمّ السعي لتحقيقه عبر تعزيز كتلة الحقوق المدنية وتقويتها، وليس عبر استحداث حقوق اجتماعية جديدة؛ أي أن يتمّ ذلك من خلال استعمال أسلوب التفاوض حول عقود العمل في السوق المفتوح، وليس من خلال فرض حدّ أدنى للأجور وإيجاد شبكة للأمان الاجتماعي.

لكنّ هذا التفسير يقلل من أهميّة عملية مدّ وتوسعة هذه الحقوق المدنية في المجال الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى أن الحقوق المدنية هي في الأصل تتّصف بالفردية الشديدة أو هي بطبيعتها لصيقة بالفرد؛ ولهذا السبب فإنّ هذه الحقوق قد انسجمت مع المرحلة الفردية من مراحل الرأسمالية. لقد استطاعت الجماعات - عبر عملية التكتل والتنظيم -

العمل بشكل قانوني مثل الأفراد تمامًا. ولم يمرَّ هذا التطوُّر المهمُّ دون معارضة، فقد تمَّ انتقاد مبدأ المسؤولية المحدودة بشكل واسع باعتباره خرقاً لمبدأ المسؤولية الفردية.

أمَّا وضع نقابات العمَّال فقد كان أكثر نشاطاً، لأنَّها لم تلجأ أو تسعى للحصول على رخصة للتأسيس والإشهار أو أن تحصل عليهما. فهي لذلك تستطيع مباشرة حقوق مدنية حيويَّة بشكل جماعي نيابةً عن أعضائها دونما مسؤولية تضامنية رسمية تقع على عاتق هؤلاء الأعضاء؛ في حين أنَّ المسؤولية الفردية للعمَّال بما يتَّصل بالعقد غير قابلة للنفاذ بشكل كبير. أصبحت هذه الحقوق المدنية بالنسبة للعمَّال وسيلة لرفع مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية؛ بل يمكننا القول بأنَّها وسيلة لتحقيق مطلب طالما سعوا لتحقيقه ومفاده: أنَّهم بحُكم كونهم مواطنين فإنَّهم يستحقُّون حقوقاً اجتماعية معيَّنة، لكنَّ الطريقة الطبيعية لكسب وإحقاق الحقوق الاجتماعية ونيلها يتمُّ عادةً عبر ممارسة السُّلطة السياسية؛ لأنَّ الحقوق الاجتماعية تعني ضمناً حقاً مطلقاً للتمتع بمستوى معيَّن من التمدُّن معلقاً بشرط أداء الواجبات العامَّة التي تقتضيها المواطنة. إنَّ فحوى ومضمون هذه الحقوق لا تعتمد على القيمة الاقتصادية للفرد المُطالب بالحقوق؛ لذا فهناك فرقٌ هامٌّ بين التفاوض الجماعي الصحيح الذي تسعى من خلاله القوى الاقتصادية في السوق الحرِّ لتحقيق التوازن وبين استعمال الحقوق المدنية الجماعية لتأكيد مطالب أساسية للحصول على مقوِّمات العدالة الاجتماعية.

وهكذا فإنَّ القبول بالتفاوض أو المساومة الجماعية ليس مجرد امتداد طبيعي للحقوق المدنية، إنَّه يمثل نقلاً لعملية مهمَّة من المجال السياسي

إلى المجال المدني من مجالات المواطنة. ولكن مصطلح «النقل» ربّما يكون مصطلحاً مضللاً؛ لأنّه في الوقت الذي حدث فيه ذلك كان العمّال إمّا لم يملكوا أو لم يُتقنوا بعد استخدام الحقّ السياسي الناتج عن عملية الانتخاب وتوظيفه لتحقيق مصالحهم. ومنذ ذلك التاريخ، نال العمّال هذا الحقّ واستخدموه لأقصى مدى ممكن. وبهذا أوجدت حركة نقابات العمّال نظاماً ثانوياً للمواطنة العمّالية أو الصّناعية موازياً ومكمّلاً لنظام المواطنة السياسية.

### الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين:

إنّ الفترة الزمنية التي تناولتها - في المحاضرة حتّى الآن - كانت فترة شهدت نموّاً وصعوداً لتجليات المواطنة ومظاهرها. وعلى الرّغم من أنّ هذا النّموا كان كبيراً ومثيراً للإعجاب، لكنّه كان ذا أثر مباشر قليل على حالة عدم المساواة الاجتماعية السائدة. لقد وفّرت الحقوق المدنية فرصاً قانونية لحاملها، لكنّ التّعصب الطّبقي وانعدام الفرص الاقتصادية أدّى إلى تقليص جذريّ حال دون اغتنام هذه الفرص. هذا وأتاحت الحقوق السياسية كذلك فرصاً وسلطات ممكنة لكنّ ممارستها والإفادة منها كانت تتطلّب وجود خبرة وتنظيم وتغيير في منظومة الأفكار المتعلّقة بالوظائف الملائمة للحكومة؛ وقد تطلّب كل ذلك مرور وقت ليتبلور وينضج. أمّا الحقوق الاجتماعية وتحققها فقد جاءت في آخر الرّكب ولم يتمّ نسجها بعد في ثوب المواطنة. كان الغرض المشترك بين الجهود الرّسمية والتطوعية مُنصبّاً على مكافحة الفقر والقضاء على المعاناة منه دون إخلال في نمط عدم المساواة التي كان الفقر أحد تجلياتها ومظاهرها الواضحة والمُحزنة.

بدأت حقبة جديدة من التطوُّر في هذا المجال في الظهور منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ أبرزتها وعبّرت عنها بوضوح الدّراسة المسحيّة أو الاستقصائية الاجتماعية التي رعاها (رجل الأعمال والمُحسن) «تشارلز بووث» وموضوعها: «ظروف العمل والحياة في لندن خلال الفترة من ١٨٨٦ حتى ١٩٠٣ م»<sup>(١٣)</sup>؛ كما أبرزتها نتائج عمل «اللجنة الملكيّة بشأن الفقراء من فئة كبار السّن» لعام ١٨٩٥ م ونتائجها. وقد شهدت هذه الحقبة تحقيق أوّل تقدّم كبير في إقرار الحقوق الاجتماعية، ومن ضمنها إدخال تغييرات مهمّة في قواعد المساواة التي تجسّدتها المواطنة.

كانت هناك عوامل أخرى فاعلة أيضًا أسهمت في تحقيق هدف إقرار الحقوق الاجتماعية. وأحد هذه العوامل هو زيادة المداخل المالية الموزّعة بشكل متفاوت بين الطبّقات الاجتماعية؛ وضيّقت هذه الزيادة من المسافة أو الفجوة الاقتصادية التي تفصل هذه الطبّقات عن بعضها. كما أنّ تضاؤل الفجوة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، وبين العمالة الماهرة والعمالة غير اليدوية، والزيادة المطّردة في المدّخرات الصغيرة قد شوّشت حدود التّمايز الطبّقي الفاصلة بين الرّأساليين والعمّال الذين لا أملاك لديهم. وتمثّل العامل الثاني لتحقيق هدف إقرار الحقوق الاجتماعية في نظام الضّريبة المباشرة -الصّاعد سقّفها دائمًا بحدّة. وقد ضغط نظام الضريبة على المقياس الشامل لمقدار المداخل الماليّة المتأخّرة للإنفاق. والعامل الثالث في هذا الاتجاه هو أنّ نموّ الانتاج الصناعي بالجُملة الموجّه لسوق الاستهلاك المنزلي، والاهتمام المتزايد من جانب الشركات الصناعية بتلبية احتياجات وأذواق عامّة النّاس، قد أدّى إلى تمكين من هم

13 Charles Booth (1916-1840), the Survey into Life and Labour in London (1903-1886), London School of Economics.

أقل غنى من التمتع بنمط ومستوى من الرفاهية المادية لا يختلف كثيراً في نوعه من النمط والمستوى الذي يتمتع به الأغنياء؛ وقد تم كل ذلك بوتيرة متسارعة وعلى نحو غير مسبوق.

وقد غيرت هذه التطورات وبشكل عميق السياق الذي حدث فيه تطوّر مفهوم المواطنة. لقد تمدد الاندماج الاجتماعي من مجال الشعور بالروح الوطنية إلى مجال الاستمتاع المادي. فمقومات نمط المعيشة المتحضرة والثقافة - التي كانت فيما مضى حكراً على النخبة المترفة - قد أصبحت وبشكل متزايد في متناول الكثيرين، الذين بدأوا يتطلعون - نتيجة لذلك - إلى مدّ أيديهم لقطف الثمار المادية للتحضر، والتي كانت قبلها بعيدة المنال بالنسبة لهم. لقد عزز تضائل مظاهر عدم المساواة داخل المجتمع من مطلب إلغائها نهائياً والقضاء عليها، أو على الأقل ما تعلّق منها بتوفير ضرورات الرعاية الاجتماعية.

لقد تمّ تلبية جزء من هذه الآمال والتطلّعات بالترقي عبر إدماج الحقوق الاجتماعية ضمن مكونات أو مقومات المواطنة. وهكذا تمّ إقرار الحقّ الوطني العامّ بالحصول على دخل ماليّ فعليّ لا يرتبط بقيمة المُستفيد في السوق. ولا زال إلغاء نظام الطبقات يمثل هدفاً يسعى لتحقيقه الداعون لمدّ مجموعة الحقوق الاجتماعية للمواطنة. ولكنّ تحقيق ذلك الهدف أخذ معنىً جديداً؛ فلم يعد يقتصر على بذل جهود لمحاولة مكافحة أعراض الفقر والجُرمَان ومظاهرها المزعجة والبادية للعيان، والمنتشرة في أوساط من هم في قاع المجتمع، بل أخذت شكل العمل الجادّ لتعديل الاختلالات الكلية لعدم المساواة الاجتماعية. هذا ولم تعدّ الجهود المبذولة تكتفي برفع المنسوب الأرضي لسرداب البناء

الاجتماعي الشامخ، وترك البناء الفوقي كما كان عليه سابقاً. فقد بدأت الحركة المطالبة بالحقوق الاجتماعية في إعادة تصميم كامل المبنى، بحيث قد يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تحويل ناطحة السحاب؛ لتصبح من نمط البيت ذي الطابق الواحد. لذا فمن المهم التفكير فيما إذا كان الهدف النهائي داخل في صميم هذا التطور وطبيعته؛ أو ما إذا كانت هناك ثمة حدود طبيعية لهذا التوجه أو الاندفاع المعاصر نحو تحقيق مزيد من المساواة الاجتماعية والاقتصادية، كما أسلفت في البداية.

قلت في البداية أن المواطنة والطبقة الرأسمالية في القرن العشرين هما في حالة حرب واشتباك. ربّما تكون العبارة قويّة جداً نوعاً ما؛ لكن من الواضح تماماً أن الأولى قد فرضت تعديلات على الثانية. ولكن لا يوجد لدينا مبرر يجعلنا نفترض -أنّه على الرّغم من أنّ المكانة أو الرتبة الاجتماعية هي مبدأ يتعارض مع نظام العقد أو التعاقد- أنّ نظام المكانة الطبقي الرّاحف إلى المواطنة هو عنصرٌ دخیلٌ في عالم الاقتصاد في الخارج. إنّ الحقوق الاجتماعية في شكلها المعاصر تعنى أو تنطوي على اعتداء المكانة على العقد، وخضوع عامل سعر السوق لاعتبارات العدالة الاجتماعية، وإحلال إعلان الحقوق محلّ آلية التفاوض أو المساومة الحرّة.

